دور المشاريع الصغيرة في تمكين المرأة اقتصاديًا

(دراسة ميدانية على قطاع المشاريع الصغيرة النسائية في مدينة المكلا)

The Role of Small Projects in Empowering Women Economically (A Field Study on Women's Small Projects Sector, Mukalla City)

أ. د فتحية محمد محفوظ باحشوان

أستاذ بقسم الخدمة الاجتماعية، كلية البنات، جامعة حضرموت.

المراسلة: famb2050@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2025/2/7 تاريخ القبول: 2025/3/14

الملخص:

استهدفت الدراسة التعرف على دور المشاريع الصغيرة في تمكين المرأة اقتصاديًا من وجهة نظر النساء اللواتي يمتلكن مشاريع صغيرة نسائية خاصة بهن في مدينة المكلا. واستخدمت الباحثة في هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي مع منهج المسح الاجتماعي بالعينة، والاستعانة باستخدام أداة الاستبيان لجمع البيانات وتطبيقها على عينة من النساء صاحبات المشاريع الصغيرة ، ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة أن أكثر فئة عمرية تعمل في المشاريع الصغيرة هنَّ من النساء اللواتي يبلغن من العمر (35–39) ، غالب المشاريع ملكية خاصة ، تنوعت المشاريع بين خياطة الملابس – صناعة الحلويات – تجميل النساء ، أما اهم الأسباب فهي التخفيف من فقر النساء وإعالتها للأسرة نتيجة لغلاء المعيشة و انتشار البطالة بين النساء ، كما ساعدت المؤسسات على التدريب في بناء وتحسين المهارات والقدرات الحياتية للنساء وتحسينها إضافة الى إعطاء بعض القروض ، اما اهم المعوقات فكانت العادات والتقاليد داخل المجتمع مما يجعل كثيرًا من الأسر ترفض عمل المرأة ، وصعوبات عند التسويق للمشروع في كيفية التعامل مع الرجال ، أما الآثار فقد أسهم المشروع في تحسين مكانة المرأة الاقتصادية الاجتماعية ، وحقق زيادة في دخل الأسرة. ومكَّن الدخل المشروع من توفير خدمات تعليمية أفضل لأفراد الأسرة .

الكلمات المفتاحية:
- المشاريع الصغيرة
- مفهوم التمكين
- مفهوم تمكين المرأة

ABSTRACT:

The study aimed to identify the role of small projects in empowering women economically from the point of view of women who own small projects in Mukalla city. In this study, the researcher used the descriptive analytical approach along with the social survey method. A questionnaire was used to collect data and was distributed among a sample of women who own small projects. One of the most important results indicated by the research is that the majority of women who are working in small projects are aged in between (35-39), in addition, most of the projects are privately owned, whereas the projects varied between tailoring – confectionery - cosmetics. As for the reasons behind this, the study revealed that it is to alleviate women's poverty and to support their families as a result of the high

Key Words:
- **Small projects**
- **Concept of empowerment**
- **Concept of women's empowerment**

	cost of living and the spread of unemployment among women. Results also showed that training institutions helped in establishing and improving women's life skills and capabilities, as well as providing some loans to them to launch their work. **Moreover, the most important obstacles were the customs and traditions within society, which make many families reject women's work, as well as difficulties in marketing the projects in addition to how to deal with men. As for the impact, the projects contributed to improving women's economic and social statuses besides attaining an increase in family income. The income from the projects enabled the provision of better educational services for family members.**

مقدمة:

تؤدي المشاريع الصغيرة دورًا مهمًا في تحقيق التنمية الاقتصادية في بلدان العالم؛ إذ تشكل نسبة كبيرة من المشروعات الزراعية والصناعية والخدمية فيها، وتسهم في امتصاص أعداد كبيرة من الأيدي العاملة، فضلًا عن انتشارها الواسع في المناطق السكانية بمختلف أشكالها مدنًا وقرى وغير ذلك.

وتتميز المشروعات الصغيرة بالتعدد والتنوع؛ فهي تفتح المجال للكثير من الاستثمارات بشكل يساعد في استغلال الشباب وتوظيف قدراتهم في عدد من التخصصات والمجالات المختلفة كما تؤدي دورًا مهمًا في دفع حركة الإنتاج من خلال زيادة صادرات الدولة والاعتماد على المنتجات والسلع المحلية.

وقد أولت دول كثيرة اهتمامًا متزايدًا بالمشاريع الصغيرة، وقدمت لها العون والمساعدة وفقًا للإمكانيات المتاحة، ونظرًا لأهميتها سعت غالب الدول النامية إلى تشجيع إقامة المشاريع الصغيرة والمتوسطة ولا سيما بعد أن أثبتت قدرتها وكفاءتها في معالجة الكثير من المشكلات الرئيسة التي تواجه الاقتصاديات المختلفة.

تعد المشروعات الصغيرة من الاتجاهات الحديثة في البيئة الاقتصادية التي نشأت في نهاية الثمانينيات الميلادية من القرن العشرين، لا سيما بعد أن أصبحت فرص العمل ضمن الحكومة تكاد تكون معدومة، ولا تكفي مخرجات التعليم العالي ولا تغطي طالبي العمل، كما أنَّ العمل ضمن المشروعات الصغيرة يعد الأنسب لعلاج هذه المشكلة دون تكليف الدول بمبالغ طائلة من خلال خلق فرص وظيفية جديدة.

من المعروف أن المرأة غير العاملة لا تمتلك المهارات العملية اللازمة للانخراط بالعمل، ومن هنا وُجدت بعض المؤسسات التي توفر فرص التدريب والتأهيل وتطوير الباحثات عن العمل؛ حتى تستطيع الاندماج في النشاط الاقتصادي وارتفاع نسبة مشاركتها في سوق العمل، ومنها تحصل على فرص التوظيف التي تُؤمِّن لها

مصدرًا دائمًا للدخل، ورفع القدرة التنافسية للمرأة في سوق العمل في ظل اقتصاديات السوق والخصخصة وتخفيض معدلات البطالة؛ لذلك يعد التمكين الاقتصادي للمرأة شرطًا أساسيًا لتحقيق التنمية المستدامة، وتحقيق جميع الأهداف الإنمائية.

وتعد المشاريع الصغيرة في مجتمع البحث الحل الأفضل للتغلب على البطالة والأزمات المادية للمرأة، كما أن غياب المهارات اللازمة تعد من العوائق التي تواجه المرأة في عملية التمكين الاقتصادي، ويزداد الأمر تعقيدًا على المرأة في ظل نقص خبراتها العملية وضعف التعامل مع تكنولوجيا الاتصال والمعلومات الجديدة التي تعد من التحديات المهمة التي تواجه المرأة، فمن خلال منظمات المجتمع المدني مُكِّنت الكثير من النساء من أجل إيجاد مهارات واكتسابها لعمل هذه المشاريع، إذ يعد إنشاء المشروعات الصغيرة وسيلة ناجحة لتوليد الدخل للمرأة العاملة فيها، ويفتح الكثير من مجالات الاستثمار.

مشكلة البحث:

تعد المشروعات الصغيرة أفضل ما يمكن أن يقدَّم لحل مشكلة البطالة النسائية في المجتمع اليمني الذي يتسم بطابعه المحافظ اجتماعيًا، حيث من الممكن للمرأة أن تقوم بالعمل بأي وقت من اليوم أو في أي مكان يتناسب مع طبيعتها والمجتمع الذي تنتمي إليه، فاندماج المرأة في النشاط الاقتصادي وارتفاع نسبة مشاركتها في سوق العمل يؤدي إلى تحقيق عدد من المكاسب الاقتصادية، منها الحصول على فرص التوظيف التي تؤمِّن لها مصدرًا دئمًا للدخل، كذلك الاستثمار الأمثل للموارد البشرية المتاحة على المستوى القومي.

وشهدت السنوات الماضية تغيرات في وضع المرأة وفي دورها في المجتمع، وأُدخلت مفاهيم جديدة لإنصافها وتعزيز هذا الدور، ومن أهم هذه المفاهيم مفهوم "تمكين المرأة" الذي لا يتم إلا عن طريق وعي كل من الرجل والمرأة وتفهمها لأهمية دور المرأة في المجتمع من خلال استعدادهما للتغيير، ورفع قدرات المرأة وإمكانياتها.

إن تمكين المرأة واندماجها في النشاط الاقتصادي والاجتماعي يمنحها الحصول على فرص توظيف تؤمِّن لها مصدرًا دائمًا للدخل، ورفع القدرة التنافسية للمرأة في سوق العمل في ظل اقتصاديات السوق. إضافة إلى التغير الواضح في دور منظمات المجتمع المدني في اليمن، فتحول دورها من دور رعاية اجتماعية إلى دور تنموي، وأصبحت تهدف إلى تحقيق التنمية المستدامة، وتحسين نوعية الحياة من خلال العمليات التي تقوم بها سواء كانت توعية اجتماعية أو تمكينًا اقتصاديًا للمرأة، إذ للتدريب مكانة مهمة في الأنشطة لتزويد المرأة

بالمعلومات والمعارف الوظيفية المتخصصة المتعلقة بأعمالها وأساليب الأداء الأمثل لها، وصقل المهارات والقدرات بما يمكِّنهن من استثمار الطاقات التي يختزنونهن ولم تجد طريقها للاستخدام الفعلي، من أجل إتاحة الفرص والمزيد من التحسين لمستوياتهم المعيشية. ومما يؤكد على أهمية دور منظمات المجتمع المدني بعدها شريكًا أساسيًا في تنفيذ سياسات الرعاية الاجتماعية والتنمية في الوقت الحاضر.

تعد المرأة وفي محافظة حضرموت أكثر عرضة للفقر والمعاناة في السنوات الأخيرة على الرغم من التحولات التي شهدتها المرأة خلال السنوات الماضية من تنامٍ ملموسٍ وتحولٍ في نوعية المشاركة في الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية؛ وطبيعتها إذ ما تزال النظرة إلى عمل المرأة بأنه أقل مهارة ومنقوضٌ، مع زيادة بطالة المرأة وغلاء المعيشة وزيادة المشاريع الصغيرة للنساء.

ومن هنا جاءت مشكلة البحث للتعرف على دور المشاريع الصغيرة في تمكين المرأة من وجهة نظر النساء اللواتي يمتلكن مشاريع صغيرة خاصة بهن في مدينة المكلا، ودوافع النساء في إنشاء المشاريع الصغيرة.

أهمية البحث:

تكمن أهمية هذه الدراسة في تحديد مدى نجاح الاستثمار في المشروعات الصغيرة للحد من مشكلتي الفقر والبطالة لدى النساء وتمكينهن اقتصاديًا، والتعرف على دور المشروعات الصغيرة في تعزيز مشاركة المرأة؛ لتنمية المجتمع المحلي في حضرموت.

كما أن هذه الدراسة من الدراسات القليلة في حضرموت (مجتمع البحث) في حدود علم الباحثة، ولعل مثل هذا النوع من المشاريع التي تتوافق مع طبيعة المرأة الحضرمية من حيث خصوصيتها الاجتماعية، ومحاولة التوصل إلى مجموعة نتائج وتوصيات يمكن الاستفادة منها بوصفها معطيات تسهم في تحسين مستوى الوعي بأهمية المشروعات الصغيرة للمرأة، ومعالجة المشكلات التي تعاني منها الجهات المانحة لتمويل المشروعات الصغيرة.

أهداف البحث:

الهدف الرئيس للبحث هو التعرف على دور المشاريع الصغيرة في تمكين المرأة اقتصاديًا من وجهة نظر النساء اللواتي يمتلكن مشاريع صغيرة نسائية خاصة بهن في مدينة المكلا. ومن هذا الهدف انبثقت الأهداف الآتي:

1- التعرف على دوافع النساء إلى إنشاء المشاريع الصغيرة الخاصة بهن والمدرة للدخل .

2- دور برامج التدريب الخاصة بتمكين النساء في بناء قدرتهن على امتلاك المشاريع الصغيرة المدرة للدخل.و إدارتها

3- مدى إسهام امتلاك النساء للمشاريع الصغيرة في تحسين دخلهن.

4- التعرف على أهم المعوقات التي تحد من تمكين النساء صاحبات المشاريع الصغيرة من الاستمرار والتطوير.

5- التعرف على آثار المشاريع الصغيرة في تحقيق التمكين الاقتصادي والاجتماعي للمرأة.

تساؤلات الدراسة:

من خلال التساؤل الرئيس وهو: ما دور المشاريع الصغيرة في تمكين المرأة من وجهة نظر النساء اللواتي يمتلكن مشاريع صغيرة خاصة بهن في مدينة المكلا، ويتفرع من هذا التساؤل التساؤلات الآتي:

1- ما أهم دوافع النساء إلى إنشاء المشاريع الصغيرة الخاصة بهن والمدرة للدخل.

2- ما دور برامج التدريب الخاصة بتمكين النساء في بناء قدراتهن على امتلاك المشاريع الصغيرة المدرة للدخل وإدارتها ؟

3- ما مدى إسهام امتلاك النساء للمشاريع الصغيرة في تحسين دخلهن ؟

4- ما أهم المعوقات التي تحد من تمكين النساء صاحبات المشاريع الصغيرة من الاستمرار والتطوير؟

5- ما أهم آثار المشاريع الصغيرة في تحقيق التمكين الاقتصادي والاجتماعي للمرأة في مجتمع الدراسة؟

مفاهيم الدراسة:

المشاريع الصغيرة:

لقد اختلفت التعريفات المطروحة للمشروعات الصغيرة من دولة لأخرى باختلاف إمكاناتها وقدراتها وظروفها الاقتصادية، والاجتماعية، ومدى التقدم التكنولوجي السائد، ومرحلة النمو التي بلغتها. فالمشروع الذي يعد صغيرًا في الولايات المتحدة أو اليابان، قد يعد مشروعًا كبير الحجم في دولة أخرى نامية، بل وفي داخل الدولة الواحدة ذاتها يختلف تقييم حجم المشروع بحسب مرحلة النمو(خضر، 2002، 3) .

ولذا فإن تعريف المشروعات الصغيرة والمتوسطة سيظل متباينًا غير أن المتخصين يرون وجود أسلوبين يمكن استخدامهما، الأول: يعتمد على الصفات النوعية التي توضح الفروق الأساسية بين الأحجام المختلفة للمشروعات، مثل نمط الإدارة والملكية والفنون الإنتاجية المتبعة. والثاني: الأخذ بالمؤشرات الكمية مثل العمالة

ورأس المال. وعرّفت منظمة العمل الدولية المشروع الصغير بأنَّه: "أي مشروع يعمل به أقل من 10 عمال هو مشروع صغير، أما المشاريع التي لديها من 10 إلى 99 عاملاً فهي متوسطة، وما يزيد عن ذلك تعدّ مشروعات كبيرةٌ (منظمة العمل العربية،2008، ص55). كما عُرِّفت بأنَّها المنظمة التي "يديرها مالك واحد يكون متكفلًا بكامل مسؤولياتها ولا يتجاوز عدد عمالها الخمسين عاملًا". (نصرالله ، 2005 ، ص5)

كما عرف المشروع الصغير بأنه المنشأة التي "لا يزيد عدد العاملين فيها عن عشرين عاملًا، ويقدر حجم رأس المال بها بأقل من مليون ريال، ولا تزيد مبيعاتها عن5 ملايين ريال". (منتدى الرياض الاقتصادي ،1424هـ، ص34)

كما يراها البعض بأنها "مصدر غير مكلف لخلق فرص عمل، وحاضنة للمهارات بالإضافة لقدرتها على استغلال المدخرات البسيطة، وقدرة المرأة المشاركة بها لمساعدتها على الاستقرار الاقتصادي الاجتماعي. (البحيصي ،2006م.)

ومن هنا نستطيع القول إن المشروعات الصغيرة هي المشروعات الهادفة والربحية المنتجة، وترجع إلى القدرة المالية للبلد على تمويل هذه المشاريع، ففي الدول العربية رأس المال فيها يسير على عكس الدول الأجنبية التي يكون رأس المال أكبر وعدد الأفراد أكثر، مهما اختلف نوع نشاطها التي يقل عدد العاملين فيها عن 20 عاملًا ولها مالك واحد أو اثنان بحد أقصى.

ومن خلال الدراسة نقصد بالمشاريع الصغيرة هي المشاريع التي تديرها النساء سواء داخل المنازل أو من خلال البيع في الأسواق المحلية.

مفهوم التمكين: Empowerment

ظهر مفهوم التمكين في نهاية تسعينيات القرن العشرين، وأصبح الأكثر استخدامًا في سياسات منظمات وبرامجها، المجتمع المدني وهو من أكثر المفاهيم التي تسعى إلى إتاحة الفرصة للمرأة للمشاركة في التنمية، من خلال آليات تمكين المرأة من عناصر القوة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، والاعتماد على الذات في تحسين أوضاعها المعيشية، والمشاركة في صنع القرارات واتخاذها، واتخاذها، التي تمس جوانب حياتها، فالتمكين يهدف إلى توفير سياق تنموي يستند على المشاركة والتفاعل بين فئات المجتمع، وتطوير العلاقات الاجتماعية في اتجاه يحقق التوازن والاستقرار في المجتمع (قنديل ، 1999م، ص 97) .

و المعنى اللغوي للتمكين يعني: القوة والتعزيز، كما يشير إلى منح السلطة القانونية إلى شخص ما أو إتاحة الفرصة للقيام بعمل ما (الحسن ،2010،ص2) .

ويرى ناريان أنَّ للتمكين معانيًا تختلف باختلاف السياقات الثقافية والسياسية والاجتماعية، ولا يمكن ترجمتها بسهولة إلى كل الثقافات، إذ ترتبط بمفاهيم مختلفة، مثل قوة الذات، والتحكم وسلطة الذات، والاختيار الحر، والحياة الكريمة، ويرتبط ذلك بقدرة الفرد على الدفاع عن حقوقه والاستقلالية وصنع القرار الحر والحرية والوعي والقدرات، ويمكن أن يكون التمكين على المستوى الفردي والجماعي، وقد يكون اقتصاديًا أو اجتماعيًا أو سياسياً ويمكن استخدامه للتعبير عن العلاقات داخل المنزل الواحد أو بين فئات المجتمع.(السروجي،2009،327).

أما البنك الدولي فعرف التمكين بأنَّه عملية تهدف إلى تعزيز قدرات الأفراد أو الجماعات لطرح خيارات معينة، وتحويلها إلى إجراءات وآليات، تهدف إلى رفع الكفاءة لمؤسسة أو تنظيم معين (بن بره ، 2010، ص15)

ويُنظر للتمكين بأنَّه عملية تتضمن ما يأتي: (Lauren citrome , p5 ,2011)

1- القدرة على اتخاذ القرارات المرتبطة بالظروف الشخصية والمجتمعية.

2- القدرة على الوصول إلى المعلومات والموارد والفرص اللازمة لاتخاذ القرارات.

3- القدرة على التأثير في القرارات المجمعية.

4- القدرة على التعليم والحصول على المهارات والخبرات اللازمة لتحسين الظروف الشخصية والمجتمعية.

5- القدرة على إحداث التغيير من خلال الإيجابية والمشاركة المجتمعية.

6- القدرة على توسيع الفرص والخيارات.

التعريف الإجرائي للتمكين: بأنه عملية تتضمن مجموعة الخدمات والأنشطة والبرامج التي تساعد الأفراد على تعزيز قدراتهم في شتى مجالات الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، وذلك من خلال تنمية إمكانياتهم وتطويرها وتوجيهها، وتحقيق ما يمكن في إطار العملية التنموية وبلورته.

مفهوم تمكين المرأة: Women's Empowerment

وتعرفه الوثيقة الصادرة من مجلس السكان التابع للأمم المتحدة تعريفًا مكونًا من عدة أمور عدة هي: إحساس المرأة بقيمتها وحقها في أن تتوفر لديها خيارات، وأن تكون قادرة على أن تختار من بينها، وحقها في الحصول على الفرص والموارد وأن تتوفر لديها إمكانية السيطرة على حياتها سواء داخل البيت أو خارجه، وقدرتها على التأثير في التغييرات الاجتماعية الهادفة إلى بناء نظام اجتماعي واقتصادي أكثر عدالة ووطنية وعالمية. وهذا يعني

حق المرأة في الاختيار واتخاذ القرارات في حياتها، والتأثير في محيطها بما يناسب ظروفها الخاصة وظروف مجتمعها المحلي، بما يعزز اعتماد النساء على أنفسهن. (أحمد،2017م، ص816)

وهناك من يركز على مفهوم التمكين بمعنى: تدريب المرأة وتوفير الخبرات الفنية والمهنية لها حتى تستطيع أن تجد لها فرص عمل، وأن تسهم في مسيرة التنمية،(أحمد،2017). كما يعني التمكين تعزيز القدرات والارتقاء بواقع المرأة لمعرفة حقوقها وواجباتها، وتوفير الوسائل المادية والثقافية والمعنوية والتعليمية، لتتمكن المرأة من المشاركة في اتخاذ القرار (عبد الحميد،2008:1).

ويُعرَّف التمكين بأنه استخدام السياسات العامة والإجراءات التي تهدف إلى دعم مشاركة النساء في الحياة السياسية والاقتصادية أو غيرها وصولًا إلى مشاركتهن في صنع القرارات التي لها تأثير مباشر في المجتمع ومؤسساته المختلفة، (صالح،468،2002)، كما يُعرَّف بأنَّه التحكم في العلاقات الإنتاجية التي من خلالها تُمكَّن المرأة في المساهمة اقتصاديًا واجتماعيًا، التي تؤدي بدورها إلى رفاهية الأسرة وتقدم المجتمع (إسماعيل،161،2006).

ويرى Anjali Kaur , Alex de Sherbinin and AminataToure أنَّ هناك إطار عمل لتمكين المرأة في مختلف مجالات الحياة، وهي:

1. التمكين ضمن: تمكين المرأة من التعبير عن تطلعاتها الخاصة واستراتيجياتها للتغيير.
2. التمكين من أجل: تمكين المرأة من تطوير المهارات اللازمة، والوصول إلى الموارد الضرورية لتحقيق تطلعاتها.
3. التمكين مع: تمكين المرأة لدراسة مصالحها الجماعية وتوضيحها؛ لتحقيق التنظيم وربطها مع غيرها من النساء والمنظمات الرجالية لإحداث التغيير.
4. التمكين أكثر: تغيير الفوارق الكامنة في الطاقة والموارد التي تقيد طموحات المرأة وقدرتها على تحقيقها (Anjali Kaur , Alex de Sherbinin and AminataToure ، 2005 ، p: 7)

تمكين المرأة في بحثنا يعني دعمها وتأهيلها وجعلها قادرة اقتصاديًا واجتماعيًا لتتمكن من الاعتماد على ذاتها، وتحمل مسؤوليتها؛ للقيام بدورها وأعبائها الأسرية الاقتصادية والاجتماعية.

الدراسات السابقة :

1- دراسة العريقي 2023: هدفت الدراسة إلى التعرف على واقع التمكين الاقتصادي للمرأة اليمنية في ظل الحرب للفترة(2015-2020). استخدمت الباحثة المنهج الوصفي التحليلي، عن طريق المسح الوثائقي للمنشورات والتقارير المحلية والدولية المختلفة خلال الفترة من 2015-2020م وأظهرت نتائج الدراسة:

1- ارتفاع معدل الفقر إلى مستويات غير مسبوقة، الأمر الذي يتطلب تدخلات واسعة ومستدامة من أجل التمكين الاقتصادي للمرأة.

2- ضعف واقع التمكين الاقتصادي للمرأة اليمنية في ظل الحرب.

3-عدم اهتمام الحكومة بالمشاريع الاقتصادية النسائية.

4-عدم وجود استراتيجية موحدة تجمع كل المؤسسات والمنظمات المعنية بالتمكين الاقتصادي للمرأة.

وبناءً على النتائج أوصت الباحثة بتفعيل آليات التمكين الاقتصادي للمرأة وقوانينه، وإيجاد استراتيجية تشارك فيها جميع المؤسسات والمنظمات المعنية بالتمكين الاقتصادي للمرأة، بالإضافة إلى مقترحات لتقييم الأداء الحكومي المتعلق بتمكين المرأة.

2- دراسة القطوي (2022) هدفت إلى التعرف على واقع تمكين المرأة اليمنية اقتصاديًا في مجال المشروعات الصغيرة؛و دراسة حالة اتحاد نساء اليمن، واعتمدت الباحثة المنهج التحليلي المسحي المعتمد على التقارير السنوية والأدبيات الخاصة ب (341) مشروعًا نفذها اتحاد نساء اليمن في الفترة (2019-2020)، وأظهرت نتائج الدراسة وجود نمو بنسبة (16.2%) للمشاريع المنفذة خلال (2020) مقارنة بـ (2019)، وكانت أكثر المشاريع المنفذة مشاريع الخياطة.

3-دراسة حيدرة 2020م: هدفت الدراسة إلى التوصل إلى العلاقة بين المشروعات الصغيرة وتمكين المرأة في محافظة عدن،و تحديد المعوقات والصعوبات التي تواجه تلك المشروعات وآليات معالجتها، بالإضافة إلى معرفة دور المشروعات الصغيرة في دعم مشاركة المرأة وتعزيزها. اعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي، أما مجتمع الدراسة فتألف من مالكات المشروعات الصغيرة والعاملات في إدارتها في محافظة عدن، التي بلغت 130 مبحوثة. وتوصلت الدراسة إلى نتائج، منها: أنَّ المشروعات الصغيرة أسهمت في تمكين المرأة في محافظة عدن عمومًا فقد بلغ المتوسط الحسابي (4.36) بدرجة عالية جدًا في المجالات الخمسة مجتمعة معًا المتمثلة في المجال (الاقتصادي، و الاجتماعي، والسياسي، و التعليمي، و الصحي)، إذ كانت أعلى نسبة لمجال التمكين الاجتماعي، وكان الدافع من وراء إنشائها هو زيادة دخل المرأة وتحسين مستوى المعيشة ورفعه، وتنمية مهارات التعليم الذاتي لديهن، بالإضافة إلى أنَّ المرأة صاحبة المشروع تعاني من الضعف العام في خدمات البنية التحتية (الكهرباء، المياه، التعليم، الصحة، إلخ). كما تعاني كثيرًا من نقص برامج التأهيل والتدريب للمرأة في الأعمال التجارية.

4- دراسة بلخير والنهدي (2019م): هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على المشاريع الصغيرة، ودورها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في محافظة حضرموت. وقد استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، كما استخدمت أداة الاستبيان للحصول على البيانات، توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج، كان أبرزها: وجود دور ذي دلالة إحصائية للمشاريع الصغيرة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في محافظة حضرموت، كما بينت نتائج الدراسة أن دور المشاريع الصغيرة في التنمية الاجتماعية في محافظة حضرموت جاء مرتفعًا جدًا، كما أنَّ عدد المشاريع الصغيرة الحرفية هو أكبر من عدد المشاريع الصغيرة غير الحرفية، كما أظهرت النتائج فاعلية المرأة في إحداث التنمية الاقتصادية والاجتماعية في محافظة حضرموت.

5- دراسة الوليدات والخاروف (2019م) : هدفت الدراسة إلى التعرف على واقع المشاريع الصغيرة المدارة من قبل النساء في مدينة مأدبا، وذلك من خلال التعرف على الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للمرأة الريفية صاحبة المشاريع الصغيرة، وطبيعة المشاريع التي تديرها المرأة، كما هدفت إلى التعرف على الأسباب التي دفعت السيدات للمبادرة بإقامة المشاريع، وأهم الصعوبات التي واجهت صاحبات المشاريع في تنفيذها، والعوامل التي ساعدت على نجاح المشروع، والآثار الاجتماعية والاقتصادية والديموغرافية والصعوبات التي واجهت المشاريع، استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي بنوعيه الكمي والنوعي الذي يتناسب مع أهداف الدراسة، وتوصلت الدراسة إلى النتائج التالية: أن غالب النساء اللاتي يعملن بهذه المشاريع نساء متزوجات ومن حملة الثانوية، وتمثل أعمارهن بين (30-39) ويمتلكن خبرة لا تقل عن أربع سنوات في مجال مشاريعهن. كما تبين أن غالب المشاريع تمثلت بالمشاريع الخدماتية، وكان الدافع من وراء إنشائها هو تحسين دخل الأسرة، كما أظهرت النتائج أن المرأة صاحبة المشروع تعاني من كثرة الالتزامات الأسرية الملقاة على عاتقها، كما أنها تعاني كثيرًا من السلوكيات السلبية التي تخرج من أفراد المجتمع، وأجمعت النتائج أن الإصرار والإرادة والصبر هي عوامل لها دور كبير في إنجاح المشروع.

6- دراسة الخالدي (2015م) : هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على العائد الاجتماعي لسياسات تشغيل المرأة في المشروعات الصغيرة، كون العائد الاجتماعي شكلاً من أشكال العائدات الاجتماعية غير المباشرة التي تؤثر في النواحي الاجتماعية، والتعرف على تحقيق العائد الاجتماعي الذي يمكن أن تسهم به الصناعات الصغيرة للمرأة في العراق، وأهم المشكلات التي تعترض مثل هذه المشروعات وتدعيمها؛ لتحقيق التنمية للمجتمع العراقي، استخدم الباحث الدراسات الوصفية إذ اعتمد على منهج المسح الاجتماعي وأُختيرت عينة الدراسة من

النساء العاملات في المشروعات الصغيرة والمستفيدات من صندوق دعم المشروعات الصغيرة المديرة للدخل في محافظة القادسية. وتوصلت الدراسة عدد من إلى النتائج ،منها:

-أن الفئة الأكثر عددًا التي تعمل بالصناعات الصغيرة والحرفية هي الفئة العمرية من (20) إلى (30) سنة.

-ارتفاع عدد أصحاب الصناعات الصغيرة ذوي التعليم الجامعي وما، فوق مما يعني ذلك أن مجتمع الدراسة الذي تمثله العينة مجتمع متعلم في مجمله.

-أن المشروعات الصغيرة قادرة على مواجهة مشكلة بطالة النساء والحد منها، ولكن ينقصها السياسات الداعمة لها فضلًا عن تضافر جهود كافة أجهزة الدولة ومؤسساتها لتذليل العقبات أمامها، وحل المشكلات التي تعوقها.

-أن المشروعات الصغيرة تناسب الإمكانيات المادية المتواضعة للمرأة الراغبة في العمل والإنتاج.

7- دراسة ميساء حبيب سلمان (2009): هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أهم الصعوبات والمشكلات التي واجهت عمل هذه المشروعات، ومدى تأثيرها في نجاح هذه المشروعات المدعومة من خلال تحديد الأثر التنموي لهذه المشروعات الصغيرة في الحد من ظاهرة البطالة، وفي تحسين مستوى المعيشة والتخفيف من حدة الفقر،و تحديد الأثر التنموي للمشروعات الصغيرة في تمكين المرأة، اعتمدت الدراسة منهج المسح الوصفي بطريقة العينة العشوائية التي اختيرت ضمن مجموعة من المحددات، وصُمِمَت استبانة خاصة وُزِعت على هذه العينة الممثلة في (100) مشروع صغير ضمن منطقة الدراسة، توصلت النتائج إلى أنه لا يوجد تعريف نهائي ومحدد للمشروعات الصغيرة، وإنما هو تعريف نسبي يختلف من بلد إلى آخر ومن زمنٍ إلى آخر ومن قطاع إلى آخر و حتى داخل البلد نفسه، كما أنَّ نجاح هذه المشروعات في أداء دورها في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية يقاس بمدى نجاحها في تحقيق الأثر التنموي المرجو منها، وتميزت معظم المشاريع في العينة أنها كانت ناجحة ماليًا وبنسبة وصلت إلى (82.2%)، كما تبين أن معظم المشروعات الصغيرة في العينة لم تعانِ من صعوبة توفر التمويل أو من شروط التمويل المتعلقة بالفوائد والأقساط وفترات التسديد والسماح، إلا في حدود نسبة ضئيلة نسبيًا، وتبين أن درجة التأهيل العلمي أدت دورًا إيجابيًا في نجاح المشاريع وبشكل يتناسب طرديًا مع درجة تطور هذه المشاريع.

الدراسات الأجنبية:

1- دراسة أحمد وآخرين (Achmad et al, 2023): هدفت الدراسة إلى التحقق من الدور الذي يؤديه رأس مال المرأة في تعزيز الوضع الاقتصادي للأسر ذات الدخل المنخفض في إندونيسيا. واستخدم

الباحثون المنهج المختلط؛ بالجمع بين المنهجين النوعي (مقابلة) والوصفي، وأظهر نتائج الدراسة أن المرأة كانت قادرة على رفع الوضع الاقتصادي للأسر ذات الدخل المنخفض، وذلك من خلال الاستفادة من رصيد رأس المال الاجتماعي في شكل شبكات اجتماعية في البيئة الاجتماعية، وتحقق ذلك بتطبيق مفهوم المساعدة الاقتصادية لتمكين المرأة؛ من خلال تشغيلها في الأعمال الصغيرة والمتناهية الصغر، كما بينت النتائج أنه سيكون من الأسهل الوصول إلى الموارد المالية إذا استخدم المرء الشبكات الاجتماعية وحافظ على علاقات إيجابية مع الأقارب، من بين الروابط الاجتماعية الأخرى.

2- دراسة Swamynathe, R. (2013): هدفت الدراسة إلى مراجعة كفاءة مؤسسات التمويل الأصغر في تمكين المرأة إذ أجريت في الهند، وأثبتت الدراسة من خلال الأبحاث التجريبية أن مؤسسات التمويل الأصغر هي فعالة في طبيعتها ولها تأثير كبير في رفع مستوى الحياة الاجتماعية والمالية للأفراد والجماعات، ولا سيما النساء، إذ أشارت إلى أن هناك كفاءة عالية لمؤسسات التمويل الأصغر في الهند، وأن هذه المؤسسات يجري تشغيلها بكفاءة لتبقى مستدامة من خلال تقديم قروض لأسفل الهرم وتحت خط الفقر من المحرومين.

3- دراسة Gurswamy, D. (2012): التي أجريت في أثيوبيا وهدفت إلى معرفة دور مؤسسات التمويل الأصغر على تخفيف حدة الفقر وتمكين المرأة في أثيوبيا، لتقييم دور مؤسسات التمويل الأصغر للحد من الفقر، أُستخدمت أداة الاستبيان والمقابلات، وبعدما جُمِعت المعلومات من مؤسسات التمويل الأصغر وعملائها تبين أن مؤسسات التمويل الأصغر قد غيرت حياة الفقراء بطريقة إيجابية لا سيما النساء، وتبين كذلك أن هناك الكثير من الظروف التي تحد من فعالية هذه الخدمة، مثل ارتفاع معدلات الفائدة، وعدم وجود علاقات وثيقة بين إدارة المؤسسة والمقترضين، وكانت هذه العوامل تحد من قدرات الفقراء للوصول إلى خدمات مؤسسات التمويل الأصغر.

التعليق على الدراسات السابقة:

تتشابه الدراسة الحالية مع بعض الدارسات السابقة في بعض النقاط، وتختلف عنها في مجال التطبيق ومجتمع الدراسة؛ إذ كان مجتمع الدراسة في دراسة (الوليدات والخاروف، 2019م) يشمل صاحبات المشاريع في مجتمع ريفي، ودراسة (الخالدي، 2015م) يشمل النساء العاملات في المشروعات الصغيرة والمستفيدات من صندوق دعم المشروعات الصغيرة المدرة للدخل في محافظة القادسية، ودراسة (Swamynathe, R. ، 2013) التي أجريت في الهند من خلال الأبحاث التجريبية على مؤسسات التمويل الأصغر، أما الدراسة

الحالية فكانت في محافظة حضرموت في مدينة المكلا على نساء صاحبات مشاريع صغيرة.

وهدفت بعض الدارسات السابقة إلى التعرف على مدى تمكين المرأة في إدارة المشاريع الصغيرة مثل دراسة (حيدرة 2020م) التي هدفت إلى التعرف على العلاقة بين المشروعات الصغيرة وتمكين المرأة في محافظة عدن، ودراسة (ميساء حبيب سلمان 2009) وهدفت هذه الدراسة إلى التعرف على الصعوبات التي تواجه عمل المشروعات الصغيرة وأنواع الخدمات المالية وغير المالية التي تحتاجها للتطوير والتحديث، ودراسة (Blattman et- al، 2013)و هدفت الدراسة إلى دراسة آثار مَنح المرأة لا سيما المرأة الفقيرة في أوغندا مِنحًا مالية وتدريبًا عن المهارات الأساسية التي تحقق التمكين الاقتصادي. أما الدراسة الحالية فقد هدفت إلى التعرف على دور المشاريع الصغيرة في تمكين المرأة اقتصاديًا من وجهة نظر النساء اللواتي يمتلكن مشاريع صغير خاصة بهن في مدينة المكلا.

أما من حيث منهج الدراسة وأداتها فقد استخدمت غالب الدراسات السابقة المنهج الوصفي التحليلي مع المسح الاجتماعي بالعينة إلى جانب أداة الاستبانة لتحقيق النتائج المرجوة. وبهذا فإنها تتشابه مع الدراسة الحالية في المنهج والأداة متل دراسة (حيدرة 2020م)، ودراسة (بلخير والنهدي 2019م) ، ودراسة (الخالدي2015م) ودراسة (ميساء حبيب سلمان 2009) .

وباستعراض الدراسات السابقة قد استفادت الباحثة من الرجوع إليها للحصول على معرفة تراكمية عن كيفية إجراء الدارسة وكيفية اختيار المنهجية المناسبة والأساليب الإحصائية للاستخدام في تحليل البيانات وعرض النتائج. وساعدت الدارسات السابقة في تسهيل عملية تصميم أداة الدارسة (الاستبانة).

الإطار النظري للدراسة :

دور المشاريع الصغيرة في تمكين المرأة اقتصاديًا:

ظهر مفهوم التمكين للمرأة منذ تسعينيات القرن الماضي، عندما أعلنت الحكومات في مؤتمر القاهرة للسكان والتنمية عام 1994م عن أهمية تمكين المرأة، وتلاه المؤتمر العالمي الرابع للمرأة في بكين عام 1995م، الذي أكد على أهمية تمكين المرأة وضرورة إزالة العقبات التي تحول دون مشاركة المرأة في الجانب الاقتصادي لتتمكن من أداء دورها الاقتصادي وتفاعلها مع السياسات الاقتصادية.

ويعد التمكين الاقتصادي للمرأة شرطًا أساسياً لتحقيق التنمية المستدامة، وتحقيق جميع الأهداف الإنمائية، كما أنها تعد من المحفزات لمضاعفة جهود التنمية؛ فالاستثمارات في هذه الجوانب تدر أعلى معدل من العوائد

التنموية (Women's economic empowerment، 2012م). وقد سعت الحكومة اليمنية إلى الاهتمام بوضع المرأة وزيادة مشاركتها وإدماجها في الحياة العامة بهدف توفير الحماية الاجتماعية لها من خلال تبني العديد من الاستراتيجيات والسياسات والخطط والبرامج التي تهدف إلى تمكين المرأة اقتصاديًا واجتماعيًا وصحياً وتعليمياً وتوسيع الفرص والخيارات أمامها في المجتمع، وجاء ذلك تماشيًا مع الاهتمام العالمي بقضايا وحقوق المرأة والدعوة إلى اتخاذ خطوت جادة تهدف إلى الدمج التدريجي للمرأة ومراعاتها أثناء إعداد الخطط. (التقرير الوطني السادس،2000م، ص 53)

في عام (1990م)؛ بدأت الجمهورية اليمنية بتشجيع المشروعات الصغيرة إذ تأسست وحدة تنمية المشروعات الصغيرة بوصفها مشروعًا تجريبيًا لتكون نواًة لأول جهاز مصرفي متخصص لتمويل المشروعات الصغيرة تحت اسم وحدة تنمية الصناعات الصغيرة، بتمويل مشترك، أسهمت فيه الحكومة اليمنية وصندوق الأمم المتحدة لتنمية رأس المال وحكومة المملكة الهولندية لمدة 3 سنوات، على أن ينظر في تطويره في ضوء معطيات التجربة بالمؤشرات الفعلية لنتائج النشاط، بدأ النشاط الفعلي بالمشروع التجريبي منتصف عام (1991م)، في المدة من(1991-1993) حيث استهدف المشروع تشجيع المشروعات الصغيرة ودعمها وتطوير القائم منها، وذلك لتحقيق الأهداف الآتي:

1-خلق فرص عمل جديدة. 2- دعم الأنشطة النسوية. 3- تنمية القدرات الإدارية والفنية لصغار المستثمرين.

4- تشجيع إنشاء المشروعات الصغيرة. 5- إنشاء صناعات تحل محل الواردات.

وفي عام (1997م) وفي ضوء النتائج المشجعة التي تحققت في السنوات السابقة في المرحلة التجريبية بدأت المرحلة الثانية بتوسيع نشاطها وإعادة تنظيم بنيتها المؤسسية وتطوير سياستها التمويلية؛ ليمتد نشاطها، ويشمل جميع أنحاء الجمهورية في إطار الجهود التي تبذلها الدولة في مكافحة الفقر والبطالة. (الخالدي،2016، ص ص58-59)

ومنذ اندلا ع الحرب -بداية الصراع 2015م- أدى ذلك إلى تدهور جميع مؤشرات الاقتصاد، وظهر عدد من الأزمات الاقتصادية التي أدت إلى تدني المستوى المعيشي والاقتصادي ،وانعكست آثارها السلبية الوخيمة على الوضع الإنساني، وكل هذه العوامل أدت إلى تغيرات كثيرة في أنماط حياة المرأة اليمنية، أجبرت المرأة على الخروج إلى سوق العمل، والبحث عن سبل للعيش، وتحمل أعباء إعالة الأسرة، مما أدى إلى زيادة أعباء المرأة

وتفيد الإحصائيات أنَّ نحو 40 % من الأسر فقدوا مصدر دخلهم الرئيس (مجموعة البنك الدولي، 11 ابريل، 2021م). كما تمثل النساء النازحات المعيلات للأسرة 30% من إجمالي عدد أسر النازحين (صندوق الأمم المتحدة للسكان، 2021)

كما أدى الصراع والحرب إلى ارتفاع نسبة السكان الواقعين تحت خط الفقر الوطني من (48.6%) عام2014م إلى (78.8%) عام2019م، ومع استمرار الوضع الحالي المتردي فإنَّ معدلات الفقر مرشحة نحو المزيد من الارتفاع. وترتفع نسبة الفقر بين الأسر التي تترأسها النساء إلى حوالي (72.0%) على مستوى الريف مقارنة مع (58.2%) بين الأسر التي يترأسها الرجال، وعلى مستوى الحضر؛ فنسبة الفقر بين الأسر التي تترأسها النساء (20.1%) وكما يوضحها الجدول (1).

جدول رقم (1) نسبة الفقر بين الأسر التي تترأسها النساء

العام	معدل الفقر	معدل الفقر بين الأسر التي تترأسها نساء	
		على مستوى الريف	على مستوى الحضر
2014	%48.6		
2019	%78.8	%72.0	%20.1

وزارة التخطيط والتعاون الدولي، العدد،59، 1021

ويبلغ عدد الأسر التي تعيلها نساء على مستوى الجمهورية (416.8) ألف أسرة تمثل (11.4%) من إجمالي الأسر في الجمهورية، في حين تبلغ عدد الأسر التي تعيلها نساء في الريف حوالي (274.3) ألف أسرة تمثل (11.1%) من إجمالي الأسر في الريف، وتبلغ عدد الأسر التي تعيلها نساء في الحضر حوالي (142.4) ألف أسرة تمثل (12.1%) من إجمالي الأسر في الحضر.(صندوق الأمم المتحدة للسكان، الجهاز المركزي، للإحصاء،2018، ص185) وكما يبينها الجدول (2)

جدول رقم (2) نسبة الأسر التي تعيلها النساء

الأسر التي تعيلها النساء	الإجمالي	النسبة
الأسر التي تعيلها نساء على مستوى الجمهورية	416.8	%11.4
الأسر التي تعيلها نساء الريف	274.3	%11.1
الأسر التي تعيلها نساء الحضر	142.4	%12.1

صندوق الأمم المتحدة للسكان، الجهاز المركزي للإحصاء، 1018

وتعدُّ مجالات عمل المرأة محدودة جدًا بالنسبة لمجالات عمل الرجل، تبعًا لطبيعة المرأة وخصوصيتها وارتباطها بأعمالها الأسرية والمنزلية، إذ وفرت المشروعات الصغيرة بيئة مناسبة ومتناسبة مع المرأة، بحيث تمكِّنها من

المشاركة الاقتصادية، وأن تكون عضوًا فعالًا في تطور الدول، بالإضافة لكونها امرأة في منزلها مسؤولة عن شؤون أسرتها، إذ من الممكن لأي امرأة أن تنشئ مشروعًا في منزلها، دون الحاجة لميزانية عالية لإقامته أو موقع لتشغيله، فأثبتت المشروعات الصغيرة فعاليتها في مجال العمل النسائي.

تمثل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في اليمن إحدى القطاعات الاقتصادية التي تستحوذ على اهتمام كثير من الشباب في ظل التغيرات والتحولات الاقتصادية، فهي مجال جيد للعمل والاستثمار فيه؛ بسبب دورها المحوري في الإنتاج والتشغيل وإدرار الدخل والابتكار وعوائده المالية جيدة، وبالتالي زيادة نصيب دخل الفرد، وهذا ينعكس على زيادة رفاهيته.

شكل رقم(3): يمثل أنواع المشروعات الصغيرة وفق المجال والهدف والشكل القانوني ونظام الإنتاج

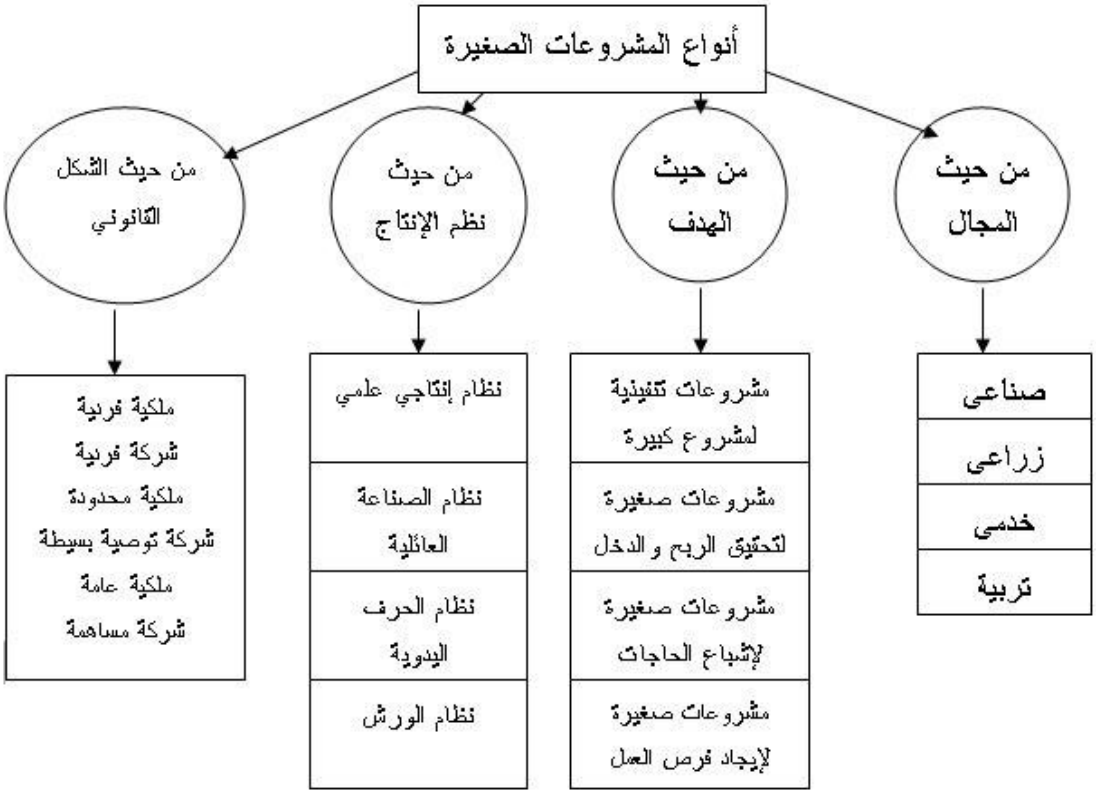

المصدر (نموذج برنامج كنانة للأعمال الصغيرة)

وبسبب الأزمة المالية العامة وتعليق المساعدات الخارجية، فقد علقت الموازنة العامة للدولة منذ عام 2015م تحويلات الضمان الاجتماعي على الرغم من ضآلتها ولحوالي 1.5 مليون حالة من الفئات الأشد حرمانًا، يشكلون حوالي 42% فقط من السكان المعدمين، تمثل الإناث حوالي 45.4 % من الحالات منهن 24 % من غير عائل، إذ إن الأسر التي فقدت عائلها حتى ديسمبر 2017م (62.052) بين قتيل أو جريح؛ (وزارة التخطيط والتعاون الدولي، 2015).

كما بلغت نسبة المشاريع التي تمتلكها نساء وأغلقت منذ 2015 م حوالي 42 % من إجمالي تلك المشاريع، في حين كانت النسبة في المشاريع التي أغلقت ويمتلكها الذكور حوالي 19% من إجمالي المشاريع، وبطبيعة الحال كانت غالبية المشاريع النسوية ذات الحجم المتوسط أو الصغير، فضلاً عن أن هذه المشاريع أكثر حداثة في تاريخ التأسيس ولا تمتلك الخبرة الكافية والإمكانات المادية للاستمرار والصمود في ظروف الحرب. وتؤكد هذه النتائج أن النساء هن الأكثر تضررًا في الجوانب الاقتصادية وغيرها بسبب الحرب، وبذلك تتسع دائرة النساء اللواتي فقدن دخولهن باختلاف مصادرها. (إيمان، 2016، ص5)

ولأن إدماج المرأة –لا سيما المرأة الفقيرة– في صلب عملية التنمية وتمكينها من الحصول على فرص المشاركة في مختلف مجالات التنمية سيؤدي حتمًا إلى التحسين المستمر لأوضاع النساء وأوضاع أسرهن على المستوى العام (العبسي،2007م). فقد اعتمدت المرأة اليمنية على القروض لإنشاء المشاريع إذ تمثل النساء حوالي 55% من المقترضين ضمن شبكة التمويل الأصغر خلال عام2015م، وخلال الشهور الأولى لبدء الحرب تراجع عدد المقترضات بحوالي (11,7) 18% ألف عميلة خلال الفترة مارس2015م وحتى أكتوبر2015م؛ وذلك بسبب غياب الأمن والنزوح وغيره من الأسباب، وبالتالي فقدت النساء ذوات المشاريع الصغيرة اللواتي يعتمدن في تمويل مشاريعهن على قروض مؤسسات التمويل الأصغر على مورد أساسي للدخل كن يعتمدن عليه في إعالة أنفسهن وأسرهن. (وزارة التخطيط والتعاون الدولي،2015 ، ص109)

كما شاركت المؤسسات المصرفية في تقديم الدعم من خلال تقديم القروض، وقد بلغ عدد العملاء المقترضين النشطين 89.208 فقط حتى نهاية أبريل 2020م، تتراوح نسبة النساء فيها ما بين (10–34%) فقط في مؤسسات التمويل الأصغر الرئيسة كما هو موضح في الجدول رقم (العريقي، 2023م، ص 110)

جدول (4) نسبة النساء المقترضات للعدد الإجمالي من المقترضين النشطين حتى أبريل 2020 م من مؤسسات التمويل الأصغر

البرنامج	إجمالي عدد المقترضين النشطين	نسبة النساء%
بنك الأمل للتمويل الأصغر	35.031	%34
المؤسسة الوطنية للتمويل الأصغر	12.577	%25
مؤسسة نماء للتمويل الصغير والأصغر	6.640	%23
بنك الكريمي للتمويل الأصغر الإسلامي	6.352	%10

المصدر: وزارة التخطيط والتعاون الدولي، قطاع الدراسات والتوقعات الاقتصادية، ص 9

وبالرغم من الجهود الكثيرة التي بذلتها الحكومة اليمنية خلال السنوات الماضية للارتقاء بأوضاع المرأة بالإضافة إلى الدعم الذي تقدمة المنظمات الدولية لكن هذه الجهود لم تسهم بصورة كبيرة في تغيير أوضاع المرأة اليمنية مما وفر المناخ المناسب لمنظمات المجتمع المدني لتقوم بدور الشريك في توفير الخدمات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية المقدمة للمرأة اليمنية. (الهمدانى،2001 م، ص 176)

ولقد استفادت المرأة اليمنية من بعض الآليات والفرص التي قُدمت إليها في مجال التمكين الاقتصادي من المنظمات المحلية وكذا الدولية لكنها إجمالاً تعد محدودة ولا توفر الأمن الأسري للكثير من النساء في ظل الأعباء الكبيرة التي تحملتها في الوضع الراهن ومنذ بداية الصراع والحرب، ومن أهم برامج التمكين الاقتصادي للمرأة اليمنية في ظل الحرب ما قدمته الأشغال العامة، وكذا بعض المشاريع التي تنفذ عبر اتحاد نساء اليمن، والتمويل الأصغر المدعوم من الجهات المانحة والمقدم من عدد من المؤسسات الوطنية أبرزها: الصندوق الاجتماعي للتنمية عبر وحدة تنمية المنشآت الصغيرة والأصغر، ومؤسسة تنمية القيادات الشابة، ووكالة تنمية المنشآت الصغيرة والأصغر، وكما يبين الجدول (5)نماذج منها.

جدول (5) نماذج تدخلات التمكين الاقتصادي للمرأة في اليمن خلال فترة الحرب2015 -2020

الجهة المنفذة	البرنامج	نوع التدخل
لصندوق الاجتماعي للتنمية	برنامج النقد مقابل العمل2015-2016.	عدد المشاريع المنجزة خلال لعام66 مشروعاً، في حين بلغ عدد الأسر المستفيدة أكثر من26.700 أسرة، وتولدت أكثرمن1.5 مليون فرصة عمل، وبلغ عدد المستفيدين المباشرين من الأجور حوالي173.600 شخصاً 50% إناث
	تنمية المنشآت الصغيرة والأصغر 2016	تمويل النساء الراغبات في إنشاء مشاريع صغيرة لتحسين دخولهن وفق شروط ميسرة
وكالة تنمية المنشآت الصغيرة والأصغر	مشروع تدريب مالكات المشاريع 2015	تدريب سيدات الأعمال في مجال الإدارة
	مشروع نساء اليمن موجودات 2015	ورش عمل لسيدات الأعمال وربطهن بالمانحين والجهات المعنية.
	مشروع مبادرة2016	تدريب634 شابة في كيفية إنشاء مشاريعهم الخاصة.
مؤسسة تنمية القيادات	برنامج الفرص المستدامة لسبل كسب المهن والتوظيف في اليمن، بالشراكة مع مرسي	تعزيز المهارات الأساسية لمتطلبات سوق العمل، وتقديم دعم مادي لتنفيذ مشاريع صغيرة بالشراكة مع الحكومة.

الشابة	كور2018	
	برنامج تطوير التلمذة المهنية غير النظامية بالشراكة مع منظمة العمل الدولية 2018 -2019	لتدريب النظري والعملي، ومن ثم توفير فرص عمل بسيطة للمتلمذات والمتلمذين.
اتحاد نساء اليمن	مشروع الصمود وبناء السلام 2017	حصول280 امرأة على مساعدات نقدية غير مشروطة. حصول 80 امرأة منهن على التدريب والتأهيل في مهارات حياتية تعود عليهن بالدخل.

يتبين من الجدول (5) أنَّ هناك الكثير من البرامج والمبادرات التي استهدفت تمكين المرأة اقتصاديًا، ولكنها تبقى محدودة جدًا؛ مقارنة بما يتطلَّبه الواقع، كما يلاحظ أن معظمها ينقصها بيانات أساسية؛ تتعلق بعدد المستفيدات، وأماكن تنفيذ تلك المبادرات والمحافظات التي شملتها، والأرجح أن أغلبها تمت في بعض عواصم المحافظات، فيما تبقيت الغالبية –لا سيما تلك التي تقع قريبًا من مناطق الاشتباكات المسلحة– غائبة تمامًا عن مثل هذه المبادرات، كما أن الكثير منها لم تحقق إلا نسبة ضئيلة من الأهداف المنشودة منها (العريقي، 2023م، ص 110).

يعد غياب المهارات اللازمة من العوائق الأخرى التي تواجه المرأة في عملية التمكين الاقتصادي، ويزداد الأمر تعقيدًا على المرأة في ظل نقص خبراتها التقنية، فقدراتها الضعيفة على التعامل مع تكنولوجيا الاتصال والمعلومات الجديدة تعد من التحديات المهمة التي تواجه المرأة العربية؛ فالأمية الآن ليست مجرد فقدان القدرة على القراءة والكتابة، بل الأهم الأمية التقنية بما تحمله من غياب لفاعلية المرأة العربية في التعامل مع عناصر القوة ومحدداتها في مجتمع المعلومات (عكور، د ن).

الإجراءات المنهجية للدراسة:

تمثل الإجراءات المنهجية الخطوات التطبيقية لتنفيذ أهداف البحث والإجابة عن تساؤلاتها، فمن خلال تحديد منهج البحث وعمل إجراءات تطبيقية يمكننا الحصول على البيانات المطلوبة التي من خلالها يمكن الحصول على النتائج البحثية، وفيما يأتي نعرض أهم الإجراءات المنهجية.

أ– منهج الدراسة:

استُخدم منهج المسح الاجتماعي بالعينة لاقتراب هذا المنهج من طبيعة الدراسة الوصفية، فهو من أكثر المناهج ملاءمة لموضوع هذا البحث؛ لأنه يعتمد على الوصف التحليلي والتفسير الذي عن طريقه يمكن

الوصول إلى معرفة دور المشاريع الصغيرة في تمكين المرأة اقتصاديًا من وجهة نظر النساء اللواتي يمتلكن مشاريع صغيةر خاصة بهن في مدينة المكلا ودوافع النساء لإنشاء المشاريع الصغيرة، والوصول للمعلومات والبيانات التي تمثل الواقع الاجتماعي لعينة الدراسة.

ب- أدوات الدراسة:

واعتُمِدت هذه الدراسة على الاستبانة؛ لأنها تعد إحدى الوسائل الفعالة في جمع بيانات إطار الدراسات الوصفية ،كما تعد أداة ملائمة لمنهج المسح الاجتماعي، إضافة إلى أنها تؤدي الغرض للحصول على المعلومات التي تتطلبها الدراسة وهي مناسبة لطبيعة مجتمع البحث وخصائص العينة.

وشملت صحيفة الاستبانة عددًا من الفقرات،و البيانات الأولية، التي من خلالها يُتَعرف على الخصائص الاجتماعية للعينة، كما تضمنت الاستمارة عبارات يُجاب عنها بوضع إشارة أمام إحدى الإجابات التالية (نعم، أحيانًا، لا)، والاستمارة تقيس دور المشاريع الصغيرة في تمكين المرأة اقتصاديًا من وجهة نظر النساء اللواتي يمتلكن مشاريع صغيرة خاصة بهن في مدينة المكلا ودوافع إنشاء المشاريع الصغيرة، وقد ضمَّت الاستمارة مجموعة من العبارات، سعت الدراسة بها للتعرُّف على أهم دوافع النساء لإنشاء المشاريع الصغيرة والمدرة للدخل، ودور برامج التدريب الخاصة لتمكين النساء في بناء قدراتهن على امتلاك المشاريع الصغيرة المدرة للدخل وإدارتها، ومدى إسهام امتلاك النساء للمشاريع الصغيرة في تحسين دخولهن، ثم أهم المعوقات التي تحد من الاستمرار والتطوير، وأهم آثار المشاريع الصغيرة في تحقيق التمكين الاقتصادي والاجتماعي للمرأة.

وقد صِيغت العبارات لتتناسب مع أهداف الدراسة الحالية وطبيعة أفراد العينة، وهذه العبارات صِيغت من قبل الباحثة بما يتناسب مع ما يُراد قياسه عن موضوع الدراسة.

- **صدق المحتوى:**

وللتأكد من صدق محتوى أداة الاستمارة في هذه الدراسة عُرِضت على عدد من أساتذة علم الاجتماع والخدمة الاجتماعية وذلك للاسترشاد برأيهم والتعرف على وجهة نظرهم عن محاور الاستبانة، ودرجة موافقتها لأهداف الدراسة، ومدى وضوح الصياغة لغويًا، وفي ضوء ذلك عُدِّلت بعض الفقرات، وعُدِّلت الاستبانة بناء على هذه الملاحظات والتوجيهات، إذ حُذِفت بعض الفقرات وأُضيفت فقرات أخرى.

ثبات أداة الدراسة (الاستبانة):

عُرضت الأداة (الاستبيان) بعد التحكيم على عدد من النساء بلغ عددهن (20) (وهي عينة ثبات، وهي خارج عينة الدراسة ولكنَّها من المجتمع نفسه)؛ للتأكد من وضوح الأسئلة؛ لكي تكون سهلة الفهم على

المبحوثين ،وللتعرف إلى أي معلومات أو إضافات أخرى يرينها ضرورية وأُخِذت ملاحظاتهَّن بعين الاعتبار، وكذا مدة الإجابة المناسبة عن الأداة وطريقة الاستجابة.

وقد تُحقِق من ثبات الأداة بطريقة إعادة تطبيق الأداة بعد (15) يومًا على العينة نفسها (20) بحيث يعطي النتائج نفسهاباحتمال متساو لقيمة المعامل إذا أُعيد تطبيقه على العينة نفسها، ثم قامت الباحثة باستخدام معامل ألفا كرونباخ (Cronbach Alpha) لقياس مدى اتساق إجابات أفراد عينة الدراسة على أداة الدراسة (الاستبانة)، للوصول إلى استقرار المقياس. إذ أجريت الاختبارات لكل بُعد من أبعاد الدراسة منفردة، ثم أُجري اختبار لجميع الأبعاد الفرعية المستقلة مجتمعة، ومؤشر الاتساق بين فقرات أداة الدراسة الذي يمكن الاستدلال من خلاله على أن أداة الدراسة تتمتع بدرجة عالية من الثبات، ومن ثم موثوقية هذه الأداة وإمكانية الاعتماد عليها لإجراء التحليل الإحصائي والتحقق من قيمة ألفا، ثم اختبار جميع فقرات الدراسة وكانت النتائج كما هي موضحة في الجدول رقم(6)

جدول رقم (6) يبين الثبات لمجالات الاستبانة (مقياس ألفا كرونباخ)

المحور	عدد الفقرات	قيمة الثبات(α) ألفا
المحور الأول	10	0.65
المحور الثاني	9	0.86
المحور الثالث	7	0.70
المحور الرابع	12	0.61
المحور الخامس	12	0.67
الكل	50	0.84

المصدر: إعداد الباحثة من بيانات الدراسة الميدانية 2024م.

يلاحظ من الجدول رقم (6) أن قيمة معامل ثبات التجانس الداخلي ألفا كرونباخ لفقرات أداة الدراسة ككل بلغت قيمته (0.84). أما بالنسبة لمحاور أداة الدراسة فقد بلغت قيمة معامل ثبات التجانس الداخلي ألفا كرونباخ لفقرات المحور الأول (0.65)، وبلغت قيمة معامل ثبات التجانس الداخلي ألفا كرونباخ لفقرات المحور الثاني (0.86)، كما بلغت قيمة معامل ثبات التجانس الداخلي ألفا كرونباخ لفقرات المحور الثالث (0.70). كما بلغت قيمة معامل ثبات التجانس الداخلي ألفا كرونباخ لفقرات المحور والرابع والخامس

(0.61 ، 0.67). وجميعها قيم عالية وتزيد على الحد الأدنى لمعامل الثبات 0.60. وتدل مؤشرات ألفا كرونباخ أعلاه على تمتع أداة الدراسة بصورة عامة بمعامل ثبات عال، وبقدرتها على تحقيق أغراض الدراسة. وهذه النتائج تؤكد صلاحية الأداة للتطبيق النهائي على عينة الدراسة الأصلية. وبذلك يكون قد تم التأكد من صدق وثبات أداة الدراسة وثباتها فيجعلنا على ثقة تامة بصحة الأداة وصلاحيتها في جمع بيانات الدراسة وتحليلها والإجابة عن أسئلتها.

جدول رقم (7) يبين معامل الاتساق الداخلي باستخدام معامل الارتباط بيرسون

رقم	المحور	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
1	المحور الأول	0.505**	0.000
2	المحور الثاني	0.630**	0.000
3	المحور الثالث	0.763**	0.000
4	المحور الرابع	0.528**	0.000
5	المحور الخامس	0.823**	0.000

المصدر: إعداد الباحثة من بيانات الدراسة الميدانية 2024م

من خلال الجدول رقم (7) الموضح أعلاه تبين أنَّ معامل الارتباط بين أبعاد المتغير (0.505 -0.630- 0.763- 0.528 - 0.823) والدرجة الكلية للمتغير ذات مستوى الدلالة وهو(0.000) على التوالي وهو أقل من مستوى الدلالة المعيارية (0.05) لذلك يمكن عدّ البعد صادقًا لما صُمِّم من أجله.

ج- مجالات الدراسة :

أ- المجال المكاني: طُبقت أداة الدراسة في مدينة المكلا بمحافظة حضرموت .

ب- المجال البشري: طُبقت هذه الدراسة على عينة قوامها (59) من النساء صاحبات مشاريع صغيرة، من خلال مؤسسة الأمل الثقافية الاجتماعية النسوية التي تعمل على تمكين النساء اقتصاديًا، وأيضً من خلال بعض النساء صاحبات مشاريع خارج المؤسسة.

ج- المجال الزمني: الفترة الزمنية التي تناولتها الدراسة هي 2024.

د-مجتمع الدراسة وعينتها :

تكوَّن مجتمع الدراسة من النساء صاحبات المشاريع الصغيرة اللواتي تتوفر فيهن شروط اختيار عينة الدراسة بأن تكون صاحبة مشروع، قد حصلت على تمكين من قبل مؤسسة أو دورات خاصة. واعتمدت الدراسة الطريقة

العشوائية في اختيار العينة؛ بوصفها مصدرًا لجمع البيانات، وقد وزعت الاستمارات على (70) امرأة من صاحبات المشاريع الصغيرة، وقد وصل عدد الاستمارات التي وزعت حوالي (59) من مجتمع البحث من النساء صاحبات مشاريع صغيرة، واستبعدت (11) استمارة لعدم وصولها من المبحوثات أو عدم استكمال بعض البيانات فيها، وبذلك اعتُمدت (59) استمارة صالحة فقط.

هـ– الأساليب الإحصائية المستخدمة:

اعتمدت هذه الدراسة في تحليل البيانات على برنامج الحزم الإحصائية الخاص بالعلوم الاجتماعية (SPSS). إذ استُخدِمت الأدوات الإحصائية المناسبة لطبيعة البيانات المتاحة ونوعها وهي على هذا النحو:

- التكرارات والنسب المئوية
- المتوسط الحسابي
- الانحراف المعياري
- الرتبة الوزن النسبي
- درجة الموافقة

نتائج الدراسة :

أولًا) الخصائص الاجتماعية لعينة الدراسة:

جدول (8) توزيع أفراد عينة الدراسة حسب خاصية العمر

العمر	التكرار	النسبة المئوية %
من 20 إلى 24	11	18.6
من 25 إلى 29	2	3.4
من 30 إلى 34	5	8.5
من 35 إلى 39	14	23.7
من 40 فما فوق	27	45.8
الإجمالي	59	%100

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الدراسة الميدانية ومخرجات برنامج SPSS

يتضح من الجدول رقم (8) أنَّ نسبة (45.8%) من أفراد عينة الدراسة هم من (40 فما فوق) في حين أنَّ ما نسبته (23.7%) من أفراد عينة الدراسة هم من (35 إلى 39) ،أما أقل نسبة في الفئة العمرية فهم من (25 إلى 29) التي تبلغ (3.4%)، وهذا يوضح أنَّ غالب من يعملن في هذه المشاريع هنَّ من النساء الأكبر سنًا وقد يكون هذا نتيجة للحالة المعيشية والظروف الاقتصادية التي تعيشها البلاد.

جدول رقم (9) يوضح توزيع عينة الدراسة حسب الحالة الاجتماعية

الحالة الاجتماعية	التكرار	النسبة المئوية %
غير متزوجة	10	16.9
متزوجة	24	40.7
مطلقة	16	27.1
أرملة	9	15.3
الإجمالي	59	%100

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الدراسة الميدانية ومخرجات برنامج SPSS

يتضح من الجدول رقم (9) أن نسبة (40.7%) من إجمالي أفراد عينة الدراسة هن من المتزوجيات، و(27.1%) من المطلقات، في حين أن ما نسبته (15.3%) من أفراد عينة الدراسة هنَّ من الأرامل، وهذا ما يؤكد أن صاحبات المشاريع من ذوات المسؤولية الأسرية.

جدول رقم (10) يوضح توزيع عينة الدراسة حسب المؤهل العلمي

المؤهل العلمي	التكرار	النسبة المئوية %
تعليم أساسي	20	33.9
تعليم ثانوي	31	52.5
تعليم جامعي	8	13.6
الإجمالي	59	%100

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الدراسة الميدانية ومخرجات برنامج SPSS

يتضح من الجدول رقم (10) أن نسبة (52.5%) من إجمالي أفراد عينة الدراسة هنَّ ممن لديهنَّ تعليم ثانوي، في حين أن ما نسبته (33.9%) من أفراد عينة الدراسة هنَّ ممن لديهنَّ تعليم أساسي، وأقل فئة هنَّ من حملة الشهادات الجامعية وبلغت نسبتهنَّ (13.6%) .

جدول رقم (11) يوضح توزيع عينة الدراسة حسب العمل سابقًا في القطاع العام أو الخاص

العمل سابقًا في القطاع العام أو الخاص	التكرار	النسبة المئوية %
لا	37	62.7
نعم	22	37.3
الإجمالي	**59**	**%100**

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الدراسة الميدانية ومخرجات برنامج SPSS

يتضح من الجدول رقم (11) أنَّ نسبة (62.7%) من أفراد عينة الدراسة هنَّ من اللواتي لم يعملن في أيٍّ من القطاع العام أو الخاص، في حين أنَّ ما نسبته (37.3%) من أفراد عينة الدراسة هنَّ ممن كنَّ يعملن في القطاع العام أو الخاص.

جدول رقم (12) يوضح توزيع عينة الدراسة حسب عدم إيجاد عمل في القطاع العام والخاص

عدم إيجاد عمل	التكرار	النسبة المئوية %
لا	31	52.5
نعم	28	47.5
الإجمالي	59	%100

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الدراسة الميدانية ومخرجات برنامج SPSS

يتضح من الجدول رقم (12) أن نسبة (52.5%) من أفراد عينة الدراسة لم يجدن أي عمل في القطاع العام أو الخاص، في حين أن ما نسبته (47.5%) من أفراد عينة الدراسة يعملن في القطاع العام والخاص، وقد يَكُنَّ لجأن إلى هذا المشروع لتحسين الدخل لا سيما إذا كان العائد من الوظيفة ضعيفًا.

جدول رقم (13) يوضح توزيع عينة الدراسة حسب امتلاك مشروع تجاري في الوقت الحالي

امتلاك مشروع تجاري	التكرار	النسبة المئوية %
لا	0	0
نعم	59	100
الإجمالي	59	%100

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الدراسة الميدانية ومخرجات برنامج SPSS

يتضح من الجدول رقم (13) أن نسبة (100%) من أفراد عينة الدراسة تمتلك مشروعًا تجاريًا خاصًا بها

جدول رقم (14) يوضح توزيع عينة الدراسة حسب نوع المشروع

المؤهل العلمي	التكرار	النسبة المئوية %
ملكية خاصة	53	89.8
شراكة	4	6.8
مؤسسة ذات مسؤولية محدودة	2	3.4
الإجمالي	59	%100

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الدراسة الميدانية ومخرجات برنامج SPSS

يتضح من الجدول رقم (14) أن نسبة (89.8%) من أفراد عينة الدراسة هنَّ ذوات مشاريع خاصة، في حين أن ما نسبته (6.8%) من أفراد عينة الدراسة هنَّ من ذوات المشاريع ذات الشراكة، و (3.4%) من ذوات مؤسسة ذات مسؤولية محدودة.

جدول رقم (15) يوضح توزيع عينة الدراسة حسب مدة تشغيل المشروع

المؤهل العلمي	التكرار	النسبة المئوية %
أقل من 5 سنوات	33	55.9
من 5-10 سنوات	18	30.5
10سنوات فأكثر	8	13.6
الإجمالي	59	%100

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الدراسة الميدانية ومخرجات برنامج SPSS

يتضح من الجدول رقم (15) أن نسبة (55.9%) من أفراد عينة الدراسة تبلغ مدة تشغيل المشروع لديهن أقل من خمس سنوات، في حين أنَّ ما نسبته (30.5%) من أفراد عينة الدراسة تبلغ مدة تشغيل المشروع لديهن (من 5-10 سنوات) ، وأقل نسبة (13.6%) بلغت نسبتها (10 سنوات فأكثر) ، وهذا يوضح تزايد المشاريع النسوية في السنوات الأخيرة؛ ويرجع ذلك إلى غلاء المعيشة مع زيادة البطالة.

جدول رقم (16) يوضح توزيع عينة الدراسة حسب طبيعة عمل المشروع

المؤهل العلمي	التكرار	النسبة المئوية %
تجاري	14	23.7
صناعي	42	71.2
خدمات	3	5.1
الإجمالي	59	%100

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الدراسة الميدانية ومخرجات برنامج SPSS

يتضح من الجدول رقم (16) أن نسبة (71.2%) من أفراد عينة الدراسة لديهن مشاريع صناعية، في حين أن ما نسبته (23.7%) من أفراد عينة الدراسة لديهن مشاريع تجارية، و (5.15%) لديهن مشاريع في الخدمات.

جدول رقم (17) يوضح توزيع عينة الدراسة حسب إدارة أعمال مشروعها بنفسها

إدارة أعمال مشروعها	التكرار	النسبة المئوية %
لا	2	3.4
نعم	57	96.6
الإجمالي	59	%100

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الدراسة الميدانية ومخرجات برنامج SPSS

يتضح من الجدول رقم (17) أنَّ نسبة (96.6%) من أفراد عينة الدراسة هي التي تدير مشروعها بنفسها، في حين أنَّ ما نسبته (3.4%) من أفراد عينة الدراسة هناك من يساعدهنَّ في إدارة هذا المشروع.

جدول رقم (18) يوضح توزيع عينة الدراسة حسب معتقد "إن العمل الحر وسيلة فعالة لتحسين وضعك المالي"

العمل الحر وسيلة فعالة لتحسين	التكرار	النسبة المئوية %
لا	0	0
نعم	59	100
الإجمالي	59	%100

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الدراسة الميدانية ومخرجات برنامج SPSS

يتضح من الجدول رقم (18) أنَّ نسبة (100%) من أفراد عينة الدراسة ترى أنَّ العمل الحر وسيلة فعالة لتحسين وضعك المالي. ويرجع هذا للظروف المعيشية التي تعيشها الأسر في الوقت الراهن نتيجة لغلاء المعيشة وزيادة البطالة.

ثانياً: جدول رقم (19) يوضح أهم أسباب إنشاء المشاريع الصغيرة ودوافعها بالنسبة للنساء اللاتي يمتلكن مشاريع صغيره خاصة بهن في مدينة المكلا (ن=59)

م	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	الرتبة	درجة الموافقة
1	تحسين الوضع المالي	2.78	0.49	92.67	8	عالية
2	انعدام الفرصة الوظيفية الحكومية	2.68	0.6	89.34	9	عالية
3	الرغبة بالعمل الحر	2.8	0.48	93.34	7	عالية
4	تمضية وقت الفراغ فيما يعود بالمنفعة	1.74	0.89	58	10	متوسطة
5	مواجهة ارتفاع تكاليف المعيشة.	2.93	0.22	97.67	3	عالية

6	التخفيف من فقر النساء والأسر التي تعيلها نساء	2.93	0.25	97.67	4	عالية
7	تحسين الأوضاع المعيشية للنساء	3	0	100	1	عالية
8	توفير فرص عمل جديدة والتخفيف من بطالة النساء	2.83	0.46	94.34	6	عالية
9	تغطية نفقاتي الشخصية والأسرية	2.93	0.20	97.67	2	عالية
10	تعزيز الاستقلالية الاقتصادية للمرأة	2.93	0.37	97.67	5	عالية
	المتوسط العام	2.76	0.18	92	-	عالية

تبين نتائج الجدول رقم (19) أنّ متوسط درجات التوافر، لجميع فقرات محور أهم أسباب إنشاء المشاريع الصغيرة ودوافعها بالنسبة للنساء اللواتي يمتلكن مشاريع صغيرة خاصة بهن في مدينة المكلا، تراوحت بين (1.74–3.00) وهي تعكس درجة توافر عالية، إذ كانت أعلى تلك الفقرات توافرًا الفقرة (7) "تحسين الأوضاع المعيشية للنساء" بوسط حسابي عال (3.00)، وانحراف معياري (0.00) يشير إلى اتفاق الآراء وتجانسها عن الفقرة، وبوزن نسبي عال (100%)، في حين أن أدنى تلك الفقرات توافرًا الفقرة (4) "تمضية وقت الفراغ فيما يعود بالمنفعة" بوسط حسابي عال بلغ (1.74)، وانحراف معياري (0.89) يشير إلى تقارب الآراء وتجانسها عن الفقرة، وبوزن نسبي متوسط (58%).

كما يلاحظ من بيانات الجدول أنّ المتوسط العام لإجابات أفراد العينة عن محور أهم أسباب إنشاء المشاريع الصغيرة ودوافعها بالنسبة للنساء اللواتي يمتلكن مشاريع صغيرة خاصة بهن في مدينة المكلا كان عاليًا بوسط حسابي بلغ (2.76)، وبانحراف معياري بلغت قيمته (0.18) يدل على أنّ آراء الأفراد كانت متسقة ومتقاربة ومتجانسة تجاه فقرات المحور، وبوزن نسبي عام عالٍ بلغ (92%).

كذلك يبين الجدول رقم (19) أنّ مستوى الدلالة لكافة فقرات المحور الأول (مجتمعة) كان معنويًا من الناحية الإحصائية، وهذا ما أظهرته قيم اختبار (t) عند مستوى الدلالة الإحصائية التي بلغت قيمها الاحتمالية (0.00) وهي أقل من مستوى الدلالة المعتمد (0.65).

تشير النتائج السابقة إلى أنّ مستوى توافر الأسباب ودوافع إنشاء المشاريع الصغيرة بالنسبة للنساء اللواتي يمتلكن مشاريع صغيرة خاصة بهن في مدينة المكلا كان بدرجة عالية.

ومن الملاحظ أنَّ أهم الأسباب التي دفعت المرأة لإنشاء المشاريع الصغيرة هي تحسين الأوضاع المعيشية للنساء وتغطية النفقات الشخصية للمرأة والأسرية، ويرجع ذلك للظروف التي تعيشها اليمن والحروب وعدم الاستقرار، فأدى إلى غلاء المعيشة وعدم استطاعة كثير من الأسر تلبية متطلبات أسرهم.

ثالثاً: جدول رقم(20) يوضح دور برامج التدريب الخاصة لتمكين النساء في بناء قدراتهن على امتلاك وإدارة المشاريع الصغيرة المدرة للدخل وإدراتها في مجتمع الدراسة

م	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	الرتبة	درجة الموافقة
1	تلقيت منحة مالية من مؤسسة من أجل تمويل مشروعي	1.54	0.86	51.33	9	منخفضة
2	تلقيت عددًا من التسهيلات من قبل المؤسسة المالية من أجل تمويل مشروعي	1.64	0.91	54.67	8	منخفضة
3	تقديم القروض الميسرة والخدمات المالية للمرأة للأنشطة المدرة للدخل وتشجيع الادِّخار	1.78	0.79	59.33	7	متوسطة
4	فترة سداد القرض مناسبة في حالة الحصول على قرض	1.9	0.84	63.33	6	متوسطة
5	يوجد متابعة من قبل المؤسسة الممولة لاستمرارية عمل المشروع	2.12	0.85	70.67	2	متوسطة
6	دربتني المؤسسة على بناء مهاراتي وقدراتي الحياتية وتحسينها	1.95	0.97	65	5	متوسطة
7	دربتني المؤسسة على إدارة المشاريع الصغيرة ومسك الدفاتر	2.39	0.89	79.67	1	عالية
8	ساعدتني المؤسسة على الاندماج في المجتمع والإسهام في عملية التنمية	2.03	0.95	67.67	3	متوسطة
9	ساعدتني المؤسسة على التعرف على أدواري الاقتصادية والاجتماعية وممارسة الأعمال الإنتاجية	2	0.93	66.67	4	متوسطة
	المتوسط العام	1.93	0.61	64.33	-	متوسطة

تبين نتائج الجدول رقم (20) أنّ متوسط درجات التوافر لجميع فقرات محور أهمية دور برامج التدريب الخاصة لتمكين النساء في بناء قدراتهن على امتلاك وإدارة المشاريع الصغيرة المدرة للدخل في مجتمع الدراسة (مدينة المكلا) تراوحت بين (1.9-2.39) ،وهي تعكس درجة توافر تتراوح بين درجة عالية ودرجة متوسطة، إذ كانت أعلى تلك الفقرات توافراً الفقرة (7) "دربتني المؤسسة على إدارة المشاريع الصغيرة ومسك الدفاتر" بوسط حسابي عال (2.39)، وانحراف معياري (0.89) يشير إلى اتفاق الآراء وتجانسها عن الفقرة، وبوزن نسبي عال

(79.67%)، في حين أن أدنى تلك الفقرات توافرًا الفقرة (4) "فترة سداد القرض مناسبة في حالة الحصول على قرض" بوسط حسابي عال بلغ (1.9)، وانحراف معياري (0.84) يشير إلى تقارب الآراء وتجانسها عن الفقرة، وبوزن نسبي متوسط (63.33%).

كما يلاحظ من بيانات الجدول أنّ المتوسط العام لإجابات أفراد العينة عن محور أهمية دور برامج التدريب الخاصة لتمكين النساء في بناء قدراتهن على امتلاك المشاريع الصغيرة المدرة للدخل وإدارتها في مجتمع الدراسة (مدينة المكلا) كان متوسطًا بوسط حسابي بلغ (1.93)، وبانحراف معياري بلغت قيمته (0.61) يدل على أنّ آراء الأفراد كانت متسقة ومتقاربة ومتجانسة تجاه فقرات المحور، وبوزن نسبي عام عالٍ بلغ (64.33%).

كذلك يبين الجدول رقم (20) أنّ مستوى الدلالة لكافة فقرات المحور الأول (مجتمعة) كان معنوياً من الناحية الإحصائية، وهذا ما أظهرته قيم اختبار (t) عند مستوى الدلالة الإحصائية التي بلغت قيمها الاحتمالية (0.00) وهي أقل من مستوى الدلالة المعتمد (**0.86**).

تشير النتائج السابقة إلى أنّ مستوى توافر أهمية دور برامج التدريب الخاصة لتمكين النساء في بناء قدراتهن على امتلاك وإدارة المشاريع الصغيرة المدرة للدخل وإدارتها في مجتمع الدراسة (مدينة المكلا) كان بدرجة متوسطة.

وجدت بعض المؤسسات التي ساعدت على تمكين المرأة من خلال التدريب التي يُقدَّم لها أو بعض القروض الميسرة، غير أن كثيرًا من النساء نتيجة لعدم استكمال تعليمهن يُدرَّبن على بعض الصناعات المحلية، مثل صناعة البخور، الخياطة، صناعة الحلويات، الكوافير... إلخ ، وهناك بعض الدورات التخصصية في كيفية إنشاء المشاريع وإدارتها، كما أنَّ بعض المؤسسات يوجد لديها متابعة للمشروع.

رابعًا: جدول رقم(21) يوضح مدى إسهام امتلاك النساء للمشاريع الصغيرة في تحسين دخلهن في مجتمع الدراسة

م	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	الرتبة	درجة الموافقة
1	أسهم المشروع في تحسين مكانتي الاقتصادية الاجتماعية	2.73	0.58	91	1	عالية
2	أصبحتُ أشارك أكثر في قرارات إنفاق ميزانية الأسرة	2.61	0.56	87	3	عالية
3	هناك زيادة في إنفاقي على الخدمات التعليمية والصحية بعد تأسيس المشروع	2.53	0.68	84.34	4	عالية
4	حصلت على دخل كافٍ بعد تشغيل المشروع	2.33	0.63	77.67	6	متوسطة

5	هناك تحسن في نوعية الطعام المستهلك بعد تأسيس المشروع	2.32	0.73	77.33	7	متوسطة
6	المشاريع الصغيرة لها دور مهم في تحسين دخل المرأة	2.66	0.48	88.67	2	عالية
7	عمل المرأة يحقق مبدأ العدالة بينها وبين الرجل في المجتمع	2.41	0.62	80.33	5	عالية
	المتوسط العام	2.51	0.36	83.67	–	عالية

تبين نتائج الجدول رقم (21) أنّ متوسط درجات التوافر لجميع فقرات محور مدى إسهام امتلاك النساء للمشاريع الصغيرة في تحسين دخلهن في مجتمع الدراسة (مدينة المكلا) تراوحت ما بين (2.73–2.32) التي تعكس درجة توافر تتراوح بين عالية ومتوسطة، إذ كانت أعلى تلك الفقرات توافرًا الفقرة (1) "أسهم المشروع في تحسين مكانتي والاقتصادية الاجتماعية" بوسط حسابي عال (2.73)، وانحراف معياري (0.58) يشير إلى اتفاق الآراء وتجانسها عن الفقرة، وبوزن نسبي عال (91%)، في حين أن أدنى تلك الفقرات توافرًا الفقرة (5) "هناك تحسن في نوعية الطعام المستهلك بعد تأسيس المشروع" بوسط حسابي عال بلغ (2.32)، وانحراف معياري (0.73) يشير إلى تقارب الآراء وتجانسها عن الفقرة، وبوزن نسبي متوسط (77.33%).

كما يلاحظ من بيانات الجدول أنّ المتوسط العام لإجابات أفراد العينة عن محور مدى إسهام امتلاك النساء للمشاريع الصغيرة في تحسين دخلهن في مجتمع الدراسة (مدينة المكلا) كان متوسطًا بوسط حسابي بلغ (2.51)، وبانحراف معياري بلغت قيمته (0.36) يدل على أنّ آراء الأفراد كانت متسقة ومتقاربة ومتجانسة تجاه فقرات المحور، وبوزن نسبي عام عالٍ بلغ (83.67%).

كذلك يبين الجدول رقم (21) أنّ مستوى الدلالة لكافة فقرات المحور الأول (مجتمعة) كان معنويًا من الناحية الإحصائية، وهذا ما أظهرته قيم اختبار (t) عند مستوى الدلالة الإحصائية التي بلغت قيمها الاحتمالية (0.00) وهي أقل من مستوى الدلالة المعتمد (**0.70**).

تشير النتائج السابقة إلى أنّ محور مدى إسهام امتلاك النساء للمشاريع الصغيرة في تحسين دخلهن في مجتمع الدراسة (مدينة المكلا) كان بدرجة عالية.

من خلال الجدول نرى أنَّ هذه المشاريع ساعدت المرأة على تحسين دخلها ومعيشتها ومكانتها الاقتصادية الاجتماعية، إذ أصبحت تشارك أكثر في القرارات داخل الأسرة والإنفاق في ميزانيتها، إضافة إلى زيادة في إنفاقها على الخدمات التعليمية والصحية بعد تأسيس المشروع.

خامسًا: جدول رقم(22) يوضح أهم المعوقات التي تحد من تمكين النساء صاحبات المشاريع الصغيرة من الاستمرار والتطوير في مجتمع الدراسة

م	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	الرتبة	درجة الموافقة
1	واجهني رفض أسري واجتماعي عند البدء بالمشروع	1.71	0.85	57	8	متوسطة
2	عانيت مشاكل قانونية عند تأسيس المشروع	1.21	0.55	40.33	12	منخفضة
3	واجهت عدم توفر التمويل المناسب	2.34	0.73	78	4	عالية
4	واجهت صعوبة توفير الضمانات المالية	1.78	0.93	59.33	7	متوسطة
5	واجهت صعوبة الإجراءات الإدارية والقانونية	1.41	0.75	47	11	منخفضة
6	واجهت عجزًا في تسديد أقساط في القرض	1.68	0.88	56	9	متوسطة
7	يوجد العديد من الضمانات عند الاقتراض لعمل مشروع صغير	1.95	0.85	65	6	متوسطة
8	توجد تفرقة بين نوع المشروع سواء صغيرًا أو كبيرًا أو متوسطًا	2.75	0.44	91.67	1	عالية
9	يصطدم عمل الفتاة بالعادات والتقاليد	2.56	0.62	85.34	2	عالية
10	يُعد عمل المرأة من الأسباب الرئيسة لعدم نجاح إنشاء المشروع	1.58	0.72	52.67	10	منخفضة
11	واجهت صعوبات عند التسويق للمشروع	2.55	0.57	85	3	عالية
12	واجهت صعوبات في كيفية التعامل مع الرجال	2.22	0.81	74	5	متوسطة
	المتوسط العام	2.08	0.34	69.33	-	متوسطة

تبين نتائج الجدول رقم (22) أنّ متوسط درجات التوافر لجميع فقرات محور أهم المعوقات التي تحد من تمكين النساء صاحبات المشاريع الصغيرة من الاستمرار والتطوير في مجتمع الدراسة (مدينة المكلا) تراوحت بين (1.21-2.75) ،وهي تعكس درجة توافر تتراوح بين عالية ومنخفضة، إذ كانت أعلى تلك الفقرات توافراً الفقرة (8) "توجد تفرقة بين نوع المشروع سواء كان صغيرًا أو كبيرًا أو متوسطًا" بوسط حسابي عال (2.75)، وانحراف معياري (0.44) يشير إلى اتفاق الآراء وتجانسها عن الفقرة، وبوزن نسبي عال (91.67%)، في حين أن أدنى تلك الفقرات توافرًا الفقرة (2) "عانيت مشاكل قانونية عند تأسيس المشروع" بوسط حسابي منخفض بلغ (1.21)، وانحراف معياري (0.55) يشير إلى تقارب الآراء وتجانسها عن الفقرة، وبوزن نسبي متوسط (40.33%).

كما يلاحظ من بيانات الجدول أنّ المتوسط العام لإجابات أفراد العينة حول محور أهم المعوقات التي تحد من تمكين النساء صاحبات المشاريع الصغيرة من الاستمرار والتطوير في مجتمع الدراسة (مدينة المكلا) كان متوسطًا بوسط حسابي بلغ (2.08)، وبانحراف معياري بلغت قيمته (0.34) يدل على أنّ آراء الأفراد كانت متسقة ومتقاربة ومتجانسة تجاه فقرات المحور، وبوزن نسبي عام عالٍ بلغ (69.33%).

كذلك يبين الجدول رقم (22) أنّ مستوى الدلالة لكافة فقرات المحور الأول (مجتمعة) كان معنويًا من الناحية الإحصائية، وهذا ما أظهرته قيم اختبار (t) عند مستوى الدلالة الإحصائية التي بلغت قيمها الاحتمالية (0.00) وهي أقل من مستوى الدلالة المعتمد (0.61).

تشير النتائج السابقة إلى أنّ محور أهم المعوقات التي تحد من تمكين النساء صاحبات المشاريع الصغيرة من الاستمرار والتطوير في مجتمع الدراسة (مدينة المكلا) كان بدرجة متوسطة.

من خلال الجدول اتَّضح أنَّ كثيرًا من النساء واجهن صعوبات، كان من أهمها عدم توفر التمويل المناسب، العادات والتقاليد التي تصعِّب عمل المرأة داخل المجتمع إذ لا تزال كثير من الأسر ترى أنَّ مكان المرأة البيت ولا يجب أن تعمل، إضافة إلى أن هناك تفاوتًا بين نوع المشروع سواء كان صغيرًا أو كبيرًا أو متوسطًا من حيث التمويل، كما تواجه المرأة صعوبات عند التسويق للمشروع.

سادسًا – جدول رقم(23) يوضح آثار المشاريع الصغيرة في تحقيق التمكين الاقتصادي والاجتماعي للمرأة في مجتمع الدراسة

م	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	الرتبة	درجة الموافقة
1	أصبح لدي تحسن في قدرتي على إتمام المعاملات المالية الخاصة بالمشروع	2.73	0.45	91	2	عالية
2	أصبح لدي مجموعة من الموظفين يقومون بتسويق منتج أو خدمة المشروع من خارج أسرتي	1.24	0.6	41.33	12	منخفضة
3	يتوفر لدي معرفة كافية عن الموردين لمستلزمات المشروع	2.59	0.7	86.34	3	عالية
4	أصبح لدي معرفة بالنظام الضريبي الخاص والإعفاءات المستحقة	1.41	0.77	47	11	منخفضة

5	انعكس تأسيس المشروع على تحسن نوعية السكن الذي أسكن به	1.95	0.86	65	9	متوسطة
6	هناك تحسن في قدرتي على اقتناء سلع معمرة بعد تشغيل المشروع	2.14	0.75	71.33	7	متوسطة
7	هناك تحسين في قدرتي على تأمين مدخرات خاصة بعد تشغيل المشروع	2.07	0.69	69	8	متوسطة
8	حقق المشروع زيادة في دخل أسرتي	2.37	0.61	79	5	عالية
9	مكنني دخلي من المشروع من توفير خدمات تعليمية أفضل لأفراد أسرتي	2.34	0.78	78	6	عالية
10	المرأة العاملة تحظى باحترام أهلها وزوجها	2.51	0.63	83.67	4	عالية
11	دفعني المشروع للاعتماد على نفسي	2.92	0.28	97.34	1	عالية
12	قمت بعمل خطة استراتيجية لتطوير مشروعي	1.86	0.94	62	10	متوسطة
	المتوسط العام	2.13	0.28	71	–	متوسطة

تبين نتائج الجدول رقم (23) أنّ متوسط درجات التوافر لجميع فقرات محور آثار المشاريع الصغيرة في تحقيق التمكين الاقتصادي والاجتماعي للمرأة في مجتمع الدراسة (مدينة المكلا) تراوحت بين (1.24–2.92) التي تعكس درجة توافر تتراوح بين عالية ومنخفضة، إذ كانت أعلى تلك الفقرات توافرًا الفقرة (11) "دفعني المشروع للاعتماد على نفسي" بوسط حسابي عال (2.92)، وانحراف معياري (0.28) يشير إلى اتفاق الآراء وتجانسها عن الفقرة، وبوزن نسبي عال (97.34%)، في حين أن أدنى تلك الفقرات توافراً الفقرة (2) "أصبح لدي مجموعة من الموظفين يقومون بتسويق منتج أو خدمة المشروع من خارج أسرتي" بوسط حسابي منخفض بلغ (1.24)، وانحراف معياري (0.6) يشير إلى تقارب الآراء وتجانسها عن الفقرة، وبوزن نسبي متوسط (41.33%).

كما يلاحظ من بيانات الجدول أنّ المتوسط العام لإجابات أفراد العينة عن محور آثار المشاريع الصغيرة في تحقيق التمكين الاقتصادي والاجتماعي للمرأة في مجتمع الدراسة (مدينة المكلا) كان متوسطًا بوسط حسابي بلغ (2.13)، وبانحراف معياري بلغت قيمته (0.28) يدل على أنّ آراء الأفراد كانت متسقة ومتقاربة ومتجانسة تجاه فقرات المحور، وبوزن نسبي عام عالٍ بلغ (71%).

كذلك يبين الجدول رقم (23) أنّ مستوى الدلالة لكافة فقرات المحور الأول (مجتمعة) كان معنويًا من الناحية الإحصائية، وهذا ما أظهرته قيم اختبار (t) عند مستوى الدلالة الإحصائية التي بلغت قيمها الاحتمالية (0.00) وهي أقل من مستوى الدلالة المعتمد (0.67).

تشير النتائج السابقة إلى أنّ محور آثار المشاريع الصغيرة في تحقيق التمكين الاقتصادي والاجتماعي للمرأة في مجتمع الدراسة (مدينة المكلا) كان بدرجة متوسطة.

من خلال الجدول اتضح أن آثار المشاريع الصغيرة على المرأة كبيرة؛ إذ ساعدتها على الاعتماد على النفس أكثر من السابق فأدى إلى تحسين قدرتها على التعرف على كيفية إدارة معاملاتها المالية الخاصة بالمشروع، وعلى تحسين قدرتها، وعلى تأمين مدخرات خاصة للمستقبل، أما من الناحية الاجتماعية فقد ساعدت الأسرة على زيادة دخلها فتحسنت الناحية الصحية والتعليمية للأبناء.

النتائج النهائية:

- تعدُّ أكثر فئة عمرية تعمل في المشاريع الصغيرة هنَّ من النساء اللواتي يبلغن من العمر (من 40 فما فوق) ويرجع السبب إلى أنَّ هذه الفئة مسؤولات عن أسر، ونتيجة للظروف المعيشية الصعبة التي تعيشها هذه الأسر عملت المرأة في هذه المشايع.
- غالب المشاريع خاصة بالنساء (أي ملكية خاصة) إذ تعمل في منزلها .
- تنوعت المشاريع بين خياطة الملابس – صناعة الحلويات – تجميل النساء الكوافير.
- غالبية صاحبات المشاريع لا يعملن ولم يكملن تعليمهن الجامعي.
- عمل المشروع على تحسين مستوى دخل الأسرة.

- **أما أهم أسباب إنشاء المشاريع الصغيرة ودوافعها بالنسبة للنساء اللواتي يمتلكن مشاريع صغيرة خاصة بهن في مدينة المكلا:**

- مواجهة ارتفاع تكاليف المعيشة.
- التخفيف من فقر النساء والأسر التي تعيلها نساء فقد تكون مطلقة أو أرملة ويقع عليها إعالة أسرتها
- تحسين الأوضاع المعيشية للنساء، نتيجة للأوضاع الاقتصادية التي يعيشها البلد وغلاء ،المعيشة فجعل كثيرًا من النساء تسعى للخروج إلى سوق العمل من أجل تحسين معيشة أسرهن وتلبية احتياجاتها.
- تغطية النفقات الشخصية للمرأة والأسرية من الناحية التعليمية والصحية والمعيشية؛ مما ساعد على تعزيز الاستقلالية الاقتصادية للمرأة.

- انتشار البطالة بين النساء مع غلاء المعيشة؛ مما أدى إلى سعي بعض النساء للعمل في المنزل من خلال امتلاك بعض المشاريع المدرة للدخل

- **دور برامج التدريب الخاصة لتمكين النساء في بناء قدراتهن على امتلاك وإدارة المشاريع الصغيرة المدرة للدخل في مجتمع الدراسة (مدينة المكلا):**

- تقوم المؤسسات بتدريب النساء تمكينهنَّ من كيفية إدارة المشاريع الصغيرة.
- ساعدت المؤسسة على التدريب في بناء وتحسين المهارات والقدرات الحياتية للنساء.
- ساعدت المؤسسة على اندماج النساء في المجتمع والإسهام في عملية التنمية والتوعية.
- توجد متابعة من قبل المؤسسة الممولة لاستمرارية عمل المشروع.
- توجد بعض القروض الميسرة والمنح المالية من قبل المؤسسة.
- ساعدت المؤسسة النساء على التعرف على الأدوار الاقتصادية والاجتماعية وممارسة الأعمال الإنتاجية.

- **إسهام امتلاك النساء للمشاريع الصغيرة في تحسين دخولهن في مجتمع الدراسة (مدينة المكلا)**

- أسهم المشروع في تحسين مكانة المرأة الاقتصادية الاجتماعية.
- أصبحت المرأة مشاركة أكثر في قرارات إنفاق ميزانية الأسرة.
- زيادة الإنفاق على الخدمات التعليمية والصحية بعد تأسيس المشروع.
- أصبح للمشاريع الصغيرة دور في تحسين دخل المرأة.

- **أهم المعوقات التي تحد من تمكين النساء صاحبات المشاريع الصغيرة من الاستمرار والتطوير في مجتمع الدراسة (مدينة المكلا)**

- واجه كثير من النساء رفضًا أسريًا واجتماعيًا عند البدء بالمشروع،
- يصطدم عمل الفتاة بالعادات والتقاليد داخل المجتمع مما يجعل كثيرًا من الأسر ترفض عمل المرأة.
- قلة الموارد المالية وعدم توفر التمويل المناسب للمشروع؛ فالدعم الذي تتلقاه من المؤسسات قليل.
- توجد فروق بين نوع المشروع سواءً كان صغيرًا أو كبيرًا أو متوسطًا.
- يوجد عجز في تسديد الأقساط في القرض للمؤسسة.

- تواجه كثير من النساء صعوبات عند التسويق للمشروع في كيفية التعامل مع الرجال.

- **آثار المشاريع الصغيرة في تحقيق التمكين الاقتصادي والاجتماعي للمرأة في مجتمع الدراسة (مدينة المكلا)**

- حقق المشروع زيادة في دخل الأسرة.
- مكَّن الدخل من المشروع من توفير خدمات تعليمية أفضل لأفراد الأسرة.
- تمكين المرأة من إدارة المشروع دفعها إلى الاعتماد على نفسها أكثر من قبل.
- توفر معرفة كافية لدى النساء صاحبات المشاريع عن الموردين لمستلزمات المشروع.
- أصبح لدى النساء صاحبات المشاريع قدرة على إتمام المعاملات المالية الخاصة بالمشروع

التوصيات:

- زيادة الموارد المالية؛ فالدعم الذي تتلقاه المرأة من المؤسسات للمشاريع غير كافٍ، فيجب بناء استراتيجية مستمرة لتوفير الدعم والتمويل الكافي لهذه المشاريع.
- زيادة الوعي بأهمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتوضيح دورها في التنمية الاقتصادية.
- زيادة الوعي بأهمية التمكين ومفهومه الحقيقي لدى المؤسسات وأجهزتها التنفيذية، ووصولها إلى جميع الشرائح النسائية.
- الاهتمام بتنوع التدريب والتمكين للمشاريع وفتح مجالات جديدة لها.
- العمل على إنتاج مشاريع صغيرة للمرأة الأن لها دورها في خلق فرص عمل جديدة.
- زيادة التفاعل والتواصل وتبادل الخبرات مع الأطراف المختلفة ذات الخبرات والإمكانيات في تمكين المرأة بتنمية المشاريع الصغيرة.
- وضع نظام للإقراض النسائي بما يتوافق مع طبيعة المرأة وقدراتها على السداد.
- إنشاء مجموعة من الحاضنات النموذجية لرعاية المشاريع المبتكرة.
- تسهيل الإجراءات الخاصة بالقروض بشأن المشاريع الصغيرة.
- اتباع خطة استراتيجية واضحة في المؤسسات من أجل توسعة المشروع الخاص بالمرأة.

قائمة المراجع العربية:

1- أحمد، نجاح رحومة (2017م): ملامح استراتيجية مقترحة للدور التربوي للجمعيات الأهلية لتمكين المرأة الأمية بمصر، مجلة كلية التربية، جامعة الأزهر، العدد: (172 ، الجزء الثاني).

2- إسماعيل، إجلال حلمي، (2006) رؤية مستقبلية للتمكين الاقتصادي للمرأة المصرية في محافظة القاهرة، المؤتمر السادس للمجلس القومي للمرأة، القاهرة.

3- إيمان عكور (د. ت): التمكين الاقتصادي للمرأة: الواقع والآفاق (وزارة العمل الأردنية نموذجاً)، منظمة العمل العربية، الأردن.

4- بلخير، صلاح عمرو النهدي، سامي صالح (2019م)، المشاريع الصغيرة ودورها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في محافظة حضرموت ، جامعة حضرموت المؤتمر العلمي الرابع (24-25) يوليو .

5- بن بره، يوسف: التمكين السياسي للمرأة وأثره في تحقيق التنمية الإنسانية في الوطن العربي، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الحقوق، جامع الحاج بخضر، الجزائر، 2010.

6- الجمهورية اليمنية، (2000م) ، التقرير الوطني السادس حول مستوى تنفيذ اتفاقية القضاء على كافة أشكال التميز ضد المرأة (السيدو 2006م)، اللجنة الوطنية للمرأة، صنعاء.

7- الخالدي، كفاح عبد الحميد(2016): دور المشروعات في الحد من البطالة، دراسة مقارنة بين اليمن والأردن، رسالة ماجستير، قسم اقتصاد أعمال، كلية الاقتصاد-جامعة عدن، اليمن.

8- الحسن، ريا، (2010) التمكين السياسي للمرأة في مجال تحقيق أهداف التنمية، بحث مقدم للمؤتمر الدولي التاسع، معهد التخطيط القومي، القاهرة، 22-24 مارس.

9- حيدرة، تانيا حيدرة(2020): دور المشروعات الصغيرة في تمكين المرأة في م/عدن. دراسة ميدانية لعينة من الجمعيات والمؤسسات والمراكز النسوية في محافظة عدن، رسالة ماجستير (غير منشورة)، مركز المرأة للبحوث والتدريب-جامعة عدن، اليمن.

10- خضر، حسان (2002): تنمية المشروعات الصغيرة، المعهد العربي للتخطيط، دورية جسر التنمية، المجلد 1 العدد 9 ، الكويت.

11- السروجي، طلعت مصطفى،(2009) التنمية الاجتماعية من الحداثة إلى العولمة، المكتب الجامعي، الطبعة الأولى، مصر.

12- سلمان، ميساء حبيب، "الأثر التنموي للمشروعات الصغيرة الممولة في ظل استراتيجية التنمية" (دراسة تطبيقية على المشروعات الممولة من قبل هيئة التشغيل وتنمية المشروعات) في الجمهورية العربية السورية، رسالة ماجستير ، الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك، كلية الإدارة والاقتصاد، قسم الاقتصاد، 2009.

13- صالح، أماني (2002) التمكين السياسي في الوطن العربي، الشروط والمحددات، دراسة حالة التمكين السياسي في الكويت وقطر، جمعية دراسات المرأة والحضارة، القاهرة.

14- صندوق الأمم المتحدة للسكان، الجهاز المركزي للإحصاء، 2018، النساء والرجال في اليمن صورة إحصائية.

15- طه حسين: دور مؤسسات المجتمع المدني في السياسة السكانية، ورقة مقدمة للمنتدى الوطني لقيادات المجتمع المدني، صنعاء، الفترة 14-16 مايو 2001 م.

16- عبد الحميد، محمد،(2002)،التقرير الوطني عن وضع المرأة في اليمن، المجلس الأعلى لشؤون المرأة، اليمن.

17- العبسي، فاطمة علي (2007م): مظاهر التمييز ضد المرأة في المجتمع المدني، رسالة دكتوراه، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة.

18- العريقي، رويدا علي ناشر،(2023م) واقع التمكين الاقتصادي للمرأة اليمنية في ظل الحرب للفترة (2015-2020) ، مجلة مركز جزيرة العرب للبحوث التربوية والإنسانية ـ المجلد(2)العدد(17) .

19- قنديل، أماني: تطور المجتمع المدني، مجلة عالم الفكر، الكويت، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، العدد الثالث، المجلد 27 يناير / ما، 1999م.

20- المشروعات الصغيرة وأثرها على التنمية:

https://www.al-mstba.com/showthread.ph p?t=207543

21- منظمة العمل العربية، موجز التقرير العربي الأول لمنظمة العمل العربية، حول التشغيل والبطالة في الدول العربية: نحو سياسات وآليات فاعلة، القاهرة، 2008.

22- المنشآت الصغيرة محركات أساسية لنمو اقتصادي منشود، منتدى الرياض الاقتصادي نحو تنمية مستدامة، الغرفة التجارية بالرياض، السجيني للاستشارات، 1424هـ.

23- نبيل عمران موسى الخالدي: العائد الاجتماعي لسياسات تشغيل المرأة في المشروعات الصغيرة في العراق (بحث ميداني في مدينة الديوانية)، جامعة القادسية، كلية الآداب، قسم علم الاجتماع، 2015م .

https://www.iraqoaj.net/iasj/download/9b1dfdcb2ebaed05

24- نصر الله، عبد الفتاح أحمد والصوراني، غازي: المشروعات الصغيرة في فلسطين: واقع ورؤية نقدية، غزة، فلسطين، يونيو: 2005، الكتاب الخامس.

25- وزارة التخطيط والتعاون الدولي، قطاع الدراسات والتوقعات الاقتصادية، العدد (59) أبريل 2021 م.

26- وزارة التخطيط والتعاون الدولي، 2015: نشرة المستجدات الاقتصادية والاجتماعية في اليمن، العدد10 ديسمبر.

27- الوليدات، عريب عبد الرحمن وأمل محمد على الخاروف (2019م) ، دور المشاريع الصغيرة في تمكين المرأة الريفية في محافظة مأدبا (2010 –2014) ، دراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 46، العدد1،ملحق 1، الجامعة الأردنية.

المراجع بالإنجليزية: Second - References in English

1- Achmad, W., Nurwati, N., Fedryansyah, M., & Sumadinata, R. W. S. (2023). Women's Social Capital for Empowering Poor Households. International Journal of Artificial Intelligence Research, 6(1.2) . https://doi.org/10.29099/ijair.v6i1.395

2- Anjali Kaur , Alex de Sherbinin and AminataToure , Women's economic empowerment ; Meeting the Needs of . UNDP , 28 July 2005 , p: 7 . http://www.unfpa.org/sites/default/files/resource-pdf/women_economic.pdf

3- Gurswamy, D.(2012). The role of microfinance institutions on poverty alleviation Ethiopia Indian , Journal of Commerce & Management Studies, 3(1), p9

4- Lauren citrome : What does it mean to empower woman ? March ,(2011) p5

5- Swamynathe, R. (2013). A review on MFIS efficiency and its impact on women empowerment. Journal cotemporary Research in Management , Vol. 8(4). PP: 32

6- Women's economic empowerment (2012); The OECD Network on Gender Equality, Poverty Reduction & Pro-Poor Growth; Terole of empowerment–OECD. http://www.oecd.org/dac/povertyreduction/50157530.pdf